المجلة الدولية
للمراجعة الحكومية

هيئة التحرير

مارجيت كراكر، رئيس الجهاز الأعلي للرقابة، النمسا

كارين هوجان، المُراجع العام، كندا

نجيب القطاري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات، تونس

جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية

دكتور/ إلفيس أموروسو، المراقب العام، فنزويلا

الرئيس

مايكل هيكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر المؤقت

لوريل فولودير (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة والعمليات

بيتر نوبس (الولايات المتحدة الأمريكية)

مايكل هسكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

أمانة الأفروساي

أمانة الأرابوساى

أمانة الآسوساي

أمانة الكاروساي

أمانة اليوروساي

أمانة الأولاسيفس

أمانة الباساي

الأمانة العامة للإنتوساي

مكتب المراجع العام، كندا

مكتب المراجع العام، تونس

مكتب المراجع العام، فنزويلا

مكتب المُساءلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية

المجلة الدولية
للمراجعة الحكومية

شتاء ٢٠٢٢
مجلد رقم ٤٩، العدد الأول

تصدر المجلة الدولية للمراجعة الحكومية كل ثلاثة أشهر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية نيابة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساى) حيث تعتبر المجلة هيئة رسمية لمنظمة الإنتوساى، وهي مكرسة للنهوض بإجراءات وتقنيات المراجعة الحكومية. الآراء والأفكار الواردة هي آراء المساهمين الأفراد ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات المنظمة.

يدعو المحررون الي تقديم مقالات وتقارير خاصة و أخبار، والتي يجب إرسالها إلى مكاتب التحرير على:

U.S. Government Accountability Office
٤٤١G Street, NW, Room ٧٨١٤
Washington, D.C. ٢٠٥٤٨
U.S.A.

البريد الالكتروني: intosaijournal@gao.gov

بالنظر إلى استخدام المجلة كوسيلة تعليمية، فإن المقالات التي يرجح قبولها هي تلك التي تتناول الجوانب العملية لمراجعة القطاع العام. وما تتضمنه من دراسات حالة، وأفكار تتعلق بمنهجيات جديدة للمراجعة، أو تفاصيل عن برامج التدريب علي المراجعة. المقالات التي تتناول جوانب نظرية في المقام الأول لن تكون مناسبة. توجد إرشادات التقديم عبر الرابط الإلكتروني أدناه:

http://intosaijournal.org/our-submissions

يتم توزيع المجلة إلكترونياً على أعضاء الإنتوساى والأطراف المعنية الأخرى دون أي تكلفة وهي متاحة علي الإنترنت علي:
http://www.intosaijournal.org

أو موقع المنظمة:

www.intosai.org

أوعن طريق التواصل مع المجلة عبر البريد الإلكتروني على:

intosaijournal@gao.gov

محتويات العدد

٤	الافتتاحية
٦	رسالة من رئيس اللجنة
٧	أخبار موجزة
١٥	قصص مصورة
	الأفروساي- إي تدعم الأجهزة العليا للرقابة كي تصبح منظمات مستجيبة للنوع الاجتماعي
	مراجعة المساواة بين الجنسين
	مبادرة الإنتوساى للتنمية تدافع عن المساواة بين الجنسين مع الأجهزة العليا للرقابة من داخل الإنتوساى
٢٦	
٤٨	تسليط الضوء على بناء القدرات
٥٠	تسليط الضوء على العلوم والتكنولوجيا

الموضوع الرئيسي: المُساواة بين الجنسين

تحقيق المُساواة بين الجنسين يتطلب تعاونًا مُستمرًا ومُقاربةً شاملة

بقلم: مارتا أكوستا، المراجع العام لكوستاريكا

علي الرغم من التقدّم الذي تم إحرازه في العديد من الدول، إلا أنه لا تزال هناك تحديات جسيمة في الجهود المبذولة لتحقيق المساواة الحقيقية بين النساء والرجال. ووفقا للخطة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٥ لهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فقد حدثت تحسينات دولية ملحوظة في قضية المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة بالإضافة الي الحماية القانونية.

ومع ذلك، فقد حددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجالات الأخرى التي تم التقدم فيها بشكل أبطأ. فعلى سبيل المثال، فإن أقل من ثلثي النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٥٤ عامًا يشكلن جزءًا من القوى العاملة الرسمية، مقارنة بنسبة ٩٠ % من الرجال و لا تزال النساء تكرسن ثلاثة أضعاف الوقت الذي يخصصه الرجال للعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، كما أن ٣٠ % من الفتيات لم تلتحقن بالمدرسة أو بالعمل. وبينما زادت المشاركة السياسية للمرأة، إلا أنها لا تشغل في المتوسط سوى ربع المناصب البرلمانية، وأن أربعة وعشرين دولة ترأسها سيدة، وتشكل النساء نسبة الخمس من الوزراء الحكوميين.

علاوة على ذلك، وكما أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد أدت جائحة كوفيد-١٩ المستمرة إلى تفاقم عدم المُساواة بين الجنسين وكذا إهدار الكثير مما تم إحرازه من تقدم، وتم دفع عدد من السيدات والفتيات يُقدر عددهن بنحو ٤٧ مليون إلي براثن الفقر المُدقع في ٢٠٢١، وقد لا تعود ١١ مليون فتاة إلى المدرسة أبدًا. وخلال الأزمة، تصاعدت الحالات المُبلغ عنها بشأن العنف ضد المرأة.

و تلعب الأجهزة العُليا للرقابة دورًا رئيسًا في مواجهة تلك التحديات من خلال توفير الرقابة المُستقلة. ويعزى لهذا السبب مناشدة الأمم المتحدة الأجهزة العليا للرقابة للمساعدة في الوفاء بأجندة خطة عام ٢٠٣٠

وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة، مُتضمنة الهدف رقم ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع السيدات والفتيات) - وهو هدف جوهري بحد ذاته ويتقاطع مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

وينعكس هذا الدور في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٩-٢٠٢٣ لمُبادرة الإنتوساى للتنمية، والتي تتضمن كأحد مبادئها الأساسية تعزيز ودعم المساواة بين الجنسين وكذا التنوع في جميع الأشكال. ووفقًا لمُبادرة الإنتوساى للتنمية فإن "الأجهزة العليا للرقابة هي هيئات رقابية رئيسة يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال - من بين أمور أخرى - إجراء عمليات المراجعة والإبلاغ حول تنفيذ القوانين واللوائح والسياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ".

هذا، وقد قامت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية و الكاريبي (الأولاسيفس) بدور رائد في مجال العمل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والذي يتضمن تنظيم عمليات مُراجعة تنسيقية حول هذا الموضوع.

وإن أولي تلك المُراجعات التي تم إجراؤها خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة لكل من كوستاريكا وتشيلي وبورتوريكو، قد قيمت الي أي مدى قامت حكوماتها بإدراج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والتوظيف. وفي حالة كوستاريكا، أوصى الجهاز الأعلى للرقابة أن تحدد وتنفذ الهيئات الحكومية إجراءات محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين في عملياتها الداخلية والخارجية.

وخلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ شارك ثمانية عشر جهازاً أعلي للرقابة من منطقة (الأولاسيفس) في مراجعة تنسيقية ثانية قامت بفحص مدى جاهزية الحكومات لجعل الهدف رقم (٥) من أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة. وكجزء من هذه المبادرة، حدد الجهاز الأعلى للرقابة لكوستاريكا نقاط القوة والضعف في الإجراءات الحكومية، بما في ذلك التخطيط والتقييم، فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين.

ويجب أن تؤدى جهود الأجهزة العليا للرقابة إلى الدفع قدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مؤسساتها ليس فقط خارجيًا، ولكن داخليًا أيضًا. ويتوافق هذا المبدأ مع إعلان ومنهاج عمل بكين، والذي يدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معالجة الحواجز الهيكلية والممارسات التمييزية الكامنة والتي تعيق إحراز التقدم في المساواة بين الجنسين.

وتماشيا مع تلك الخطوط العريضة، كان للجهاز الأعلى للرقابة لكوستاريكا سياسته الخاصة بشأن إقرار المساواة بين الجنسين منذ عام ٢٠١١. وقد وفرت هذه السياسة، والتي تتضمن إجراءات مُحددة للتنفيذ، مسارًا للجهاز الأعلى للرقابة لإحراز تقدم ملموس.

وعلى سبيل المثال، فقد قام الجهاز الأعلى للرقابة لكوستاريكا بكل من تطبيق سياسة التحرش الجنسي، وتشكيل لجنة لرفع مستوى الوعي وتثقيف الموظفين حول المساواة بين الجنسين، تعزيز التوازن بين العمل والحياة، لا سيما في سياق العمل من المنزل، وكذا طبق نظام ترقية قائم على الجدارة يعمل علي تشجيع المزيد من النساء علي تقلد المناصب القيادية.

"إن تحقيق المساواة بين الجنسين سيتطلب أن يواجه أعضاء مجتمع الإنتوساى العقبات وجهاً لوجه، وأن يتعاونوا باستمرار مع بعضهم البعض، ويشتركوا في جهود مستدامة لبناء - بدءًا من المنزل، والعمل بالخارج - مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً ".

أيضا اتخذت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) خطوة مهمة إلى الأمام من خلال الموافقة على سياسة المُساواة بين الجنسين وعدم التمييز وذلك في جمعيتها العامة المنعقدة في ديسمبر ٢٠٢١. وتوضح هذه السياسة كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء أن تدرج منظور النوع الاجتماعي في تخطيطها وعملياتها المؤسسية كما تصف إجراءات محددة يمكن أن تؤدي إلى التغيير، وتحدد فرص تطوير ثقافة تنظيمية تعزز المساواة بين الجنسين.

ولقد أظهرت تلك المُبادرات نتائج واعدة، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. إن تحقيق المُساواة بين الجنسين سيتطلب أن يواجه أعضاء مجتمع الإنتوساى العقبات وجهاً لوجه، وأن يتعاونوا باستمرار مع بعضهم البعض، ويشتركوا في جهود مُستدامة لبناء - بدءًا من المنزل، والعمل بالخارج- مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً.

إعلان المجلة عن تسليط الضوء على التنوع والإنصاف والشمولية

"يتماشى الموضوع الجديد الذي تُسلط المجلة الضوء عليه مع المبادئ والقيم المنصوص عليها في أجندة الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة، بتعهدها الأساسي " بألا تدع أي أحد يتخلف عن الركب "، ومع العديد من الجهود الجارية والمستمرة في مجتمعنا."

أطيب التحيات و عام جديد سعيد لمجتمع الإنتوساى من المجلة الدولية للمراجعة الحكومية. ويتطلع مجلس المديرين بالمجلة وموظفوها إلى مواصلة مشاركتنا البناءة والجماعية والمفيدة مع مجتمع الإنتوساى في عام ٢٠٢٢ وما يليه.

وإنني مُفعم بالحماس إذ أُعلن أن الإصدار الشتوي من المجلة يشهد بداية تركيز أعمق على التنوع والانصاف والشمول. وبالمضي قدماً، سيخصص قسم دوري لتسليط الضوء على الجهود المبتكرة والمثمرة في مجتمع الإنتوساى لإظهار أهمية الالتزام القوي بهذه القضايا في كل من الأجهزة العليا للرقابة و المجتمع الأوسع.

"يتماشى الموضوع الجديد الذي تسلط المجلة الضوء عليه مع المبادئ والقيم المنصوص عليها في أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع وعدها الرئيس" بعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب،" ومع العديد من الجهود الجارية المستمرة في مجتمعنا.

تركز المقالات المصورة في هذا الإصدار من المجلة على المساواة بين الجنسين، كما تسلط الضوء على مجموعة واسعة من الخبرات والرؤى القيمة المستمـدة من العمل الذي تقوم به المجموعة الفرعية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية التابعة للأفروساي (AFROSAI-E)، والمؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة (CAAF)، ومبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI). وإنني ممتن للمؤلفين على مساهماتهم وأرحب بمساهمات إضافية تتعلق بالتنوع والإنصاف والشمول من جميع أعضاء الإنتوساى لإدراجها بالإصدارات المستقبلية.

وإنني علي ثقة من أن الموضوع الجديد الذي نسلط عليه الضوء سيطلعنا علي جهود الأجهزة العليا للرقابة لضمان تقدير موظفيها واحترامهم ومعاملتهم بشكل عادل، مع عرض أمثلة من الحياة الواقعية للطرق التي يمكن للمراجعين من خلالها تناول التنوع والإنصاف والشمول في عمليات مراجعتهم لبرامج الحكومة..

وفي الختام، أتمنى لكم جميعًا ولأحبائكم ولزملائكم كل التوفيق من حيث السلامة والصحة والازدهار في العام الجديد.

مايكل هيكس
مدير العلاقات الدولية، مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي، ورئيس المجلة الدولية للمراجعة الحكومية

أخبار من الأجهزة العُليا للرقابة حول العالم

أخبار من نيبال

إطلاق مكتب المراجع العام بدولة نيبال لنظام إدارة المراجعة

أطلق مكتب المراجع العام (OAG) في نيبال نظام إدارة المراجعة بنيبال (NAMS) والذي طال انتظاره، كجانب من الجهد المبذول لتعزيز مكتب المراجع العام حيث أن نظام إدارة المراجعة بنيبال هو برنامج إلكتروني يبسط عملية المراجعة من أجل تحديد المخاطر بدقة وخفضها، ومن ثم توفير الوقت والمكان والمال. ويعتبر هذا النظام الجديد بداية عهد المراجعة الرقمية في نيبال.

أصدر مكتب المراجع العام (OAG) توجيهًا كما شكل وحدة لإدارة نظام إدارة المراجعة بنيبال (NAMS)، والتي تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتطبيقات الحكومية المتكاملة لأتمتة دورة عملية المراجعة. ويدعم النظام جميع أنشطة المراجعة، بما في ذلك:

- تخطيط المراجعة القائم على المخاطر على المستويات الفيدرالية والإقليمية والمحلية.
- دمج البيانات من مختلف أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية.
- الوصول عبر الإنترنت إلى الجهة الخاضعة للمراجعة.
- تنفيذ المراجعة، على أساس قوائم و نماذج المراجعة.
- آلية مراقبة وضمان جودة المراجعة عبر الإنترنت.
- النقل عبر الإنترنت لتقارير المراجعة التي يتم إعدادها بواسطة النظام، و
- أرشفة وثائق المراجعة.

وفي حفل إطلاق نظام إدارة المراجعة النيبالي (NAMS)، صرح السيد/ تانكاماني شارما دانجال؛ معالي المراجع العام لنيبال "سيتعين على المراجعين الحكوميين التحرك جنبًا إلى جنب مع التكنولوجيات، ويجب أن يكونوا على دراية بكيفية المراجعة في البيئة الرقمية الحالية".

"ومع اتجاه العالم نحو الرقمنة، لا يوجد بديل سوى أن يتبنى المراجعون ممارسات المراجعة القائمة على البرامج الإلكترونية حيث إن امتلاك المستوى المناسب من الخبرة في التكنولوجيا الجديدة يسمح للمراجعين بتقديم أعلى مستويات الجودة في المراجعة."

ولقد أكد نائب المراجع العام

السيد/ رامو براساد دوتيل خلال الحفل على أن تبني التكنولوجيات الرقمية سيحسن جودة المراجعة ويضمن توافر شفافية أكبر ودورات مراجعة أقصر وأخطاء أقل. وأضاف "أنها ستوجه المكتب في اتجاه المراجعة عن بعد".

أخبار من رواندا

تعيين أليكسيس كاموهير مُراجع عام لرواندا

تم تعيين أليكسيس كاموهير كمراجع عام لرواندا في ١٣ أكتوبر ٢٠٢١ وقد تولى مهام منصبه في أوائل نوفمبر. وسوف يثري هذا المنصب بخبرته الواسعة في مجال إدارة المالية العامة.

هذا، وقد شغل منصب رئيس المراجعين الداخليين لمدة سبع سنوات في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، حيث قام السيد/ كاموهير بالتنسيق والإشراف على عملية المراجعة الداخلية في جميع الهيئات الحكومية. وقد تضمنت حقيبته الجهات الحكومية المركزية والمحلية والمؤسسات العامة والبرامج والمشاريع الحكومية.

وقد عمل السيد/ كاموهير قبل هذا المنصب كأخصائي إدارة مالية لمشروع نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل (IFMIS) في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي حيث كان مسؤولاً عن استراتيجيات إدارة التغيير وبناء القدرات.

إن السيد/ كاموهير ليس جديدًا في مكتب المراجع العام لمالية الدولة (OAG)، الجهاز الأعلى للرقابة لرواندا فقد بدأ حياته المهنية مع مكتب المراجع العام لمالية الدولة في عام ٢٠٠٣ وتمت ترقيته إلى منصب مراجع أول، وهو المنصب الذي شغله حتى عام ٢٠٠٧.

وقد عمل السيد/ كاموهير بالإضافة إلى ذلك، كعضو في اللجنة الاستشارية للجنة المراجعة والمخاطر التابعة لمجتمع شرق إفريقيا خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى أغسطس ٢٠٢١. وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) وعضو في معهد المحاسبين العموميين المعتمدين لرواندا (ICPAR).

هذا، وقد أصبح مكتب المراجع العام لمالية الدولة، والذي بدأ العمل منذ ١٩٩٩، الجهاز الأعلى للرقابة لرواندا في يونيو ٢٠٠٣، عندما تم تحديد تفويضه في دستور الدولة. ويتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بالشخصية الاعتبارية بالإضافة الي الاستقلال المالي والإداري. ويعتبر السيد/ كاموهير هو المراجع العام الرابع لمكتب المراجع العام لمالية الدولة.

أخبار من اليابان

(من اليمين إلى اليسار) رئيس مجلس المراجعة، السيد/ يوجي موريتا، ورئيس وزراء اليابان، السيد/ فوميو كيشيدا
المصدر: الموقع الرسمي لرئيس وزراء اليابان ومجلس الوزراء

مجلس المراجعة في اليابان يُصدر تقرير المراجعة للعام المالي ٢٠٢٠

قدم السيد/ يوجي موريتا، رئيس مجلس المراجعة في اليابان (المجلس)، تقرير المراجعة السنوي للعام المالي ٢٠٢٠ إلى رئيس الوزراء فوميو كيشيدا في ٥ نوفمبر ٢٠٢١. ثم قدم مجلس الوزراء هذا التقرير إلى الدايت (المجلس التشريعي الياباني المكون من مجلسين)، إلى جانب الحسابات الختامية لنفقات وإيرادات الدولة.

ويحتوي التقرير على نتائج ٢١٠ عملية مراجعة أجراها المجلس خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢١ عن الحسابات الختامية لنفقات وإيرادات الدولة والمؤسسات التابعة للحكومة للعام المالي ٢٠٢٠. وقد وجد المجلس ما يقرب من ١,٩٥ بليون دولار أمريكي في "مبالغ غير ملائمة" (للحصول على تعريف "مبالغ غير ملائمة"، قم بزيارة:.. www.jbaudit.go.jp/english/)

هذا وقد دأب المجلس على إجراء عمليات مراجعة تتسم بالسلاسة و المرونة وتستجيب للقضايا في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة. و في تقرير السنة المالية ٢٠٢٠، سجل المجلس ملاحظاته بشأن عدة أمور، بما في ذلك:

- النفقات المتعلقة بالإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة جائحة كوفيد-١٩،
- تأمين سلامة ورفاهية المواطنين.
- الضمان الاجتماعي،
- تكنولوجيا المعلومات،
- تأثير عمليات المشروع،
- الأصول والأموال والأسهم، و
- التنفيذ السليم للموازنة والإدارة الملائمة للحسابات العامة.

وفي أي وقت على مدار العام (حتى قبل موعد تقرير المراجعة السنوي) يمكن للمجلس تقديم تقرير إلى المجلس التشريعي الياباني (الدايت) ومجلس الوزراء بشأن الأمور التي يراها ضرورية، وفقًا لقانون مجلس المراجعة. و في عام ٢٠٢١، أصدر المجلس تقريرين خاصين وقدمهما إلى الدايت ومجلس الوزراء قبل إصدار تقرير المراجعة السنوي للعام المالي ٢٠٢٠. وبالمثل، وبموجب قانون الدايت، يمكن للمجلس إجراء وكذا الإبلاغ عن نتائج مراجعة موضوعات محددة يطلبها الدايت. وقد أبلغ المجلس عن خمس حالات من هذا القبيل إلى الدايت في عام ٢٠٢١.

وللحصول على معلومات إضافية، يُرجى التواصل مع المجلس من خلال: liaison@jbaudit.go.jp

أخبار من بيرو

الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو يوسع نطاق الرقابة المُتزامنة

يعمل الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو على توسيع نطاق رقابته المتزامنة لتشمل جميع المشتريات العامة للسلع، وتقديم الخدمات، وتنفيذ الأشغال العامة التي تزيد علي ١٠ ملايين سول بيروفي (حوالي ٢,٤٥ مليون دولار أمريكي)، وفقًا لقانون جديد أقره المجلس التشريعي للجمهورية حيث إن الوقت الفعلي للرقابة المتزامنة، الرقابة متعددة التخصصات، تمكن الأجهزة العليا للرقابة من تحديد المخاطر والمواقف المخالفة والإبلاغ عنها على وجه السرعة للهيئات العامة، حتى تتمكن من اتخاذ التدابير التصحيحية بسرعة

وقد طبق الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو بالفعل الرقابة المتزامنة على أعمال إعادة الإعمار مع التغييرات (للبنية التحتية التي تضررت بسبب ظاهرة النينيو الساحلية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧)، والمشاريع الضخمة، وعملية التحصين ضد جائحة كورونا، ووجد أن هذا النهج فعال للغاية..

وأظهرت دراسة أجراها الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو أن الرقابة المتزامنة تساعد في خفض تكاليف الأشغال العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مع كل سول بيروفي يتم استثماره في الرقابة المتزامنة في الأشغال العامة، تقوم الدولة بتوفير ستة سول بيروفي - بمعدل عائد يبلغ ٥٠٠ بالمائة.

الرقابة المتزامنة على المشتريات العامة للسلع والخدمات

خصائص الرقابة المتزامنة

١ متعددة التخصصات:

تزيد من القدرة على اكتشاف المواقف المخالفة من خلال وجود فريق متعدد التخصصات لديه خبرة في مختلف المجالات المتعلقة بالعمل أو الخدمة.

٢ آنية:

تحدث في نفس الوقت أو قريبًا من وقت حدوث الأنشطة الخاضعة للرقابة.

٣ سريعة:

يتم تنفيذها في أطر زمنية قصيرة،و توفر أقصى قدر من الاستجابة لتحقيق الأهداف.

٤ وقائية:

تمكن الجهة من إجراء التصحيحات لضمان الاستمرارية وتحقيق الأهداف.

٥ متزامنة:

تنفيذ الرقابة المتزامنة وإصدار نتائجها يحدثان في عملية جارية مستمرة.

الجهاز الأعلى للرقابة يطلق عداد سرعة الرقابة

كجزء من سياسة الشفافية والمُساءلة، أطلق الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو صفحة بعنوان Velocímetro del control (عداد سرعة الرقابة)، والذى يسمح للمواطنين بتتبع التقدم المحرز في خدمات الرقابة بالجهاز الأعلى للرقابة على المستويات الوطنية والإقليمية والمقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستخدمين البحث عن معلومات حول أنواع الرقابة التي يوفرها الجهاز الأعلى للرقابة، والقطاعات الاقتصادية التي يتدخل بها الجهاز الأعلى للرقابة وغيرها من البيانات الأخرى ذات الصلة.
على سبيل المثال، يُمكن لأفراد الشعب معرفة أنه منذ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ أكمل الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو عدد (٢٠,٩٥٦) خدمة رقابية (٧٩% من تلك المخطط لها هذا العام)، بينما مازال هناك عدد (٥,٧٠٥) خدمة أخرى قيد التنفيذ. ونتيجة للرقابة اللاحقة التي قام بها الجهاز الأعلى للرقابة مسبقاً، فقد تم تحديد عدد (٤,٢٩١) مسئول وموظف عام ممن لديهم مسئوليات جنائية ومدنية وإدارية.
وتنضم هذه الصفحة إلى صفحة الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو" مكتشف تقرير الرقابة"، حيث يتم نشر التقارير

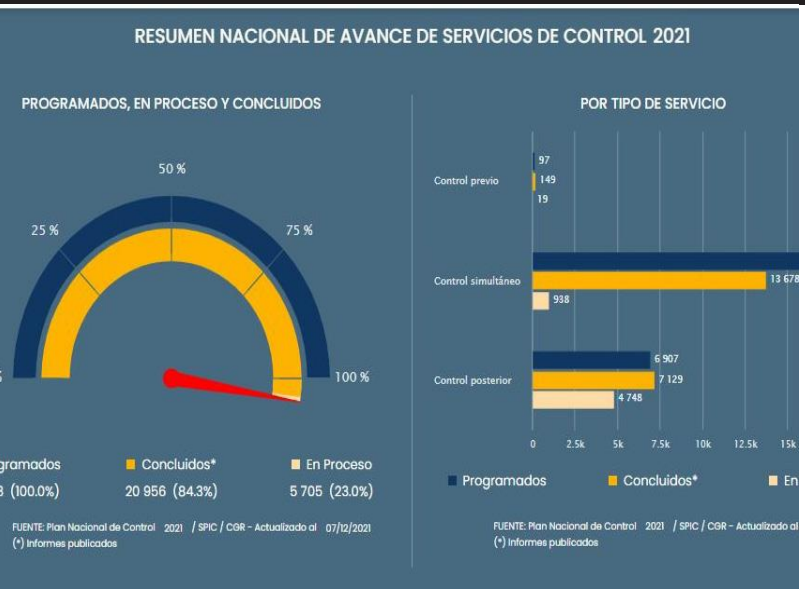

الكاملة التي يصدرها الجهاز الأعلى للرقابة، إلى جانب "رقابة كوفيد-١٩ ورصد الشفافية"، والتي تعرض معلومات احصائية حول استخدام الموارد العامة المخصصة للكيانات العامة بالإضافة إلى استراتيجية رقابة الجهاز الأعلى للرقابة. ويتم تقديم كل هذه المعلومات بتنسيق جذاب للنظر وسهل الاستخدام.

يمكنكم الحصول على المزيد من المعلومات من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة لبيرو وعلي صفحة عداد سرعة الرقابة.

أخبار من الفلبين

إعادة تعيين مسئول بالجهاز الأعلى للرقابة للفلبين فى مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS

تم إعادة تعيين السيدة/ لوزفى ب. تشاتو؛ المُفوض المساعد بمُفوضية المُراجعة (COA)، رئيس القطاع الإداري بالجهاز الأعلى للرقابة للفلبين، كعضو بمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام للفترة من ٢٠٢٢ وحتي ٢٠٢٤.

تحت رعاية الاتحاد الدولي للمُحاسبين (IFAC)، يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) على تعزيز الإدارة المالية العامة عالمياً من خلال تطوير والحفاظ علي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) القائمة على أساس الاستحقاق وغيرها من إرشادات الإبلاغ المالي عالية الجودة لاستخدامها من قِبل الحكومات ووحدات القطاع العام الأخرى.

وقادت المُفوض المُساعد السيدة/ تشاتو، قطاع المُحاسبة الحكومية بمُفوضية المُراجعة في أعمال التقييم المُستمر لإمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الجديدة والمُحدثة، ومن ثم تنفيذها بالقطاع العام الفلبيني. وهى أيضاً عضو في مجموعة العمل الفنية المعنية بمشروع الدفع والاستلام الإلكتروني الحكومي، حيث تقوم بمُراجعة السياسات المُتعلقة بالمدفوعات والمُتحصلات الحكومية الإلكترونية. وقد أشرفت سيادتها على إعداد وتطبيق، وتعزيز أنظمة حوسبة المُحاسبة والإبلاغ المالي، والموازنات، والمراجعة، لاستخدامها بالهيئات الحكومية.

هذا، وقد أعلن مجلس معايير المُحاسبة الدولية للقطاع العام أنه، وللمرة الأولى، سيكون لديه مجلس بأغلبية نسائية، حيث يتألف من عشر سيدات وثمانية رجال اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢. كما سيزداد التنوع الجغرافي لمجلس معايير المُحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك مع انضمام أعضاء جدد من الصين والمملكة العربية السعودية.

أخبار من ليتوانيا

مكتب المُراجعة الوطني لليتوانيا يُقيّم مشروع موازنة ٢٠٢٢ ويُحدّد الاتجاهات والمخاطر

أثناء جائحة كوفيد - ١٩، واصل مكتب المُراجعة الوطني لليتوانيا أدائه الفعّال للوظائف الثلاثة الموكلة إليه وهي: المُراجعة الخارجية، المؤسسة المالية، ومُراجعة الاستثمار بالاتحاد الأوروبي. وقد كانت إحدى مهام مكتب المُراجعة الوطني الحيوية هي تقييم مشروع موازنة ٢٠٢٢.

لم يكن الهدف الوحيد لمكتب المُراجعة الوطني من القيام بذلك هو التخطيط للتوازن الحكومي العام واتجاهات الديون، ولكن أيضاً لتحليل عوامل المخاطر التي تؤثر على نظام المعاشات وكذا تأثير تغيّر المناخ على الاستدامة المالية. وقد كشف تقييم مكتب المُراجعة الوطني عن التحديات التي يُمكن أن تواجهها صناديق الأموال العامة للدولة على المدى الطويل.

لا توجد عوائد مُستدامة للإنفاق طويل الأجل

إنّ الجائحة قد استلزمت نفقات هائلة من القطاع العام غير مُخطط لها وقصيرة الأجل. واستجابة لذلك، قام الاتحاد الأوروبي مؤقتاً بتضييق نطاق تطبيق قواعد الانضباط المالي ما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ وكذا تفعيل بند الاستبعاد العام من الاستقرار والنمو، مما سمح للدول الأعضاء بالانحراف عن مُتطلبات الموازنة. ويضع هذا البند أيضاً شرطاً، بالنسبة لتدابير الإنفاق الدائمة غير المُتعلقة بكوفيد - ١٩، بأنّه يجب على الدول الأعضاء توفير إيرادات دائمة تضمن تأثيراً مُحايداً على صناديق الأموال العامة على المدى المتوسط.

وبناءً على مُراجعة المؤشرات المالية لليتوانيا لعام ٢٠٢٢، وجد مكتب المُراجعة الوطني أن النفقات الحكومية المؤقتة والمتعلقة بكوفيد - ١٩ قد تم استبدالها على ما يبدو بنفقات مُتنامية طويلة الأجل ليس لها مصادر إيراد مُستدامة. هذا، وقد بلغ مُتوسط النفقات طويلة الأجل نسبة (١ %) من إجمالي الناتج المحلي (GPD) سنوياً طوال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١. وقبل الجائحة، كانت هذه النفقات مُغطاة بإيرادات دورية غير مُستدامة نتيجة لنمو الاقتصاد بليتوانيا بشكل أكبر من إجمالي الناتج المحلي المُحتمل.

إنّ بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الفعلية - مثل النقص المُتزايد للعمالة في مجال الصناعة والتجارة والخدمات والبناء، والاستخدام عالي القياس لقدرات الإنتاج الصناعي، وتسارع التضخم الأساسي - تُظهر أنّ الاقتصاد يتجاوز ما يمتلكه من إمكانات ومن المُرجّح أن يستمر الوضع على هذا النحو.

ومن خلال أداء وظيفته كمؤسسة مالية، لاحظ مكتب المُراجعة الوطني أنّه بسبب تدابير كوفيد – ١٩، فإنّ اقتصاد الدولة قد شهد أكبر تحرك مالي إيجابي منذ عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، إذا قام المرء باستبعاد تأثير هذه التدابير، فسوف تتجه السياسة المالية لليتوانيا نحو مُسايرة التقلبات الدورية. وهذا يطرح وجود مخاطر قد تكون أعلى للضغوط الناتجة عن التضخم وكذا تدهور الاقتصاد.

المخاطر الديموغرافية التي تؤثر على نظام المعاشات

و كجزء من تقييمه لمشروع الموازنة، قام مكتب المُراجعة الوطني بتحليل مخاطر استدامة المعاشات. وقد وجد مكتب المُراجعة الوطني أنّه على المدى الطويل، فإن السكان المُسنين في الدولة - مع الانخفاض المُتوقع في عدد الموظفين والارتفاع في عدد السكان المتقاعدين - سوف يفرض تحديّات على صناديق أموالها العامة.

استخدم مكتب المُراجعة الوطني "التوقعات السكانية للدول الأوروبية " يوروبوب٢٠١٩ (كسيناريو أساسي) لهذا التحليل. ووفقًا للتوقعات، فإنّ رفع سنّ التقاعد بحلول عام ٢٠٢٦ يُقلل من المخاطر. ولكن على المدى الطويل، فإنّ الشريحة الكبرى من السكان والذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥٠ و ٦٤ عاماً تعني أن التحديات سوف تنمو على نحو مُتناسب مع زيادة التزامات الضمان الاجتماعي لمزايا التقاعد.

وعلى العكس من ذلك، فإن عدد السكان في سنّ العمل قد تناقص على مدى العقدين الماضيين، إلا أنّ تشغيل تلك العمالة قد تطور بشكل طفيف بسبب الزيادة في مُعدل نشاط القوى العاملة. وفي ظل سيناريو اليوروبوب ٢٠١٩ الذي يلقى استحساناً، والذي يفترض صافي الهجرة الصفرية، فإنه من المُتوقع أن ينخفض عدد الأشخاص العاملين. و إضافة إلى ذلك، ومع التقدم العُمري للمُجتمع، تنخفض إنتاجيته مما يؤثر على مؤشرات الموازنة.

ومن الاتجاهات السائدة الأخرى، فإنّ الرجال في سنّ العمل في ليتوانيا قد تكبدوا أكبر خسارة مُتوقعة في العُمر. وهذا قد يؤثر أيضًا بالسلب على التمويل المُحتمل لنظام المعاشات ويُشكّل تحديات بالنسبة للمؤشرات المالية العامة للحكومة.

وكل هذه العوامل الاجتماعية والديموغرافية تُشير إلى الحاجة إلى مصادر دخل مُستدامة طويلة الأجل. وعند اعتماد التغييرات التي قد تؤثر على استدامة نظام المعاشات، فإنّه من المهم الأخذ في الاعتبار التحديات الديموغرافية والتنبؤات طويلة الأجل لكلٍ من الإيرادات والنفقات العامة للحكومة.

إدارة مخاطر تغير المناخ

في المُستقبل القريب، سوف تتعرض صناديق الأموال العامة ليس فقط لضغوط التقدم العمري للسُكّان، ولكن أيضاً لتأثيرات تغير المناخ، والتي قد تشمل أضراراً اجتماعية واقتصادية كبيرة. وسوف يتطلب كل من التكيّف مع تغير المناخ ومكافحته توافر موارد عامة.

وبينما تصرّح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تداعيات تغير المناخ ليست واضحة بشكل كافي حتى تنعكس في تقييمات الاستدامة المالية، إلا أنه يُمكن تحديد المخاطر الأكثر إلحاحاً. وتتضمن تلك المخاطر زيادة الإنفاق العام نتيجة للأحوال الجوية القاسية والتي يُمكن أن تدمر البنية التحتية وتؤثر على النشاط الاقتصادي. ويُمكن أيضاً أن تزيد التكاليف بسبب الحاجة إلى تكييف المزيد من البنية التحتية سهلة الاستخدام. إنّ الانتقال الناجح إلى اقتصادٍ خالٍ من الانبعاثات من شأنه أن يُقلل من المخاطر المالية على المدى الطويل.

أخبار من أذربيجان

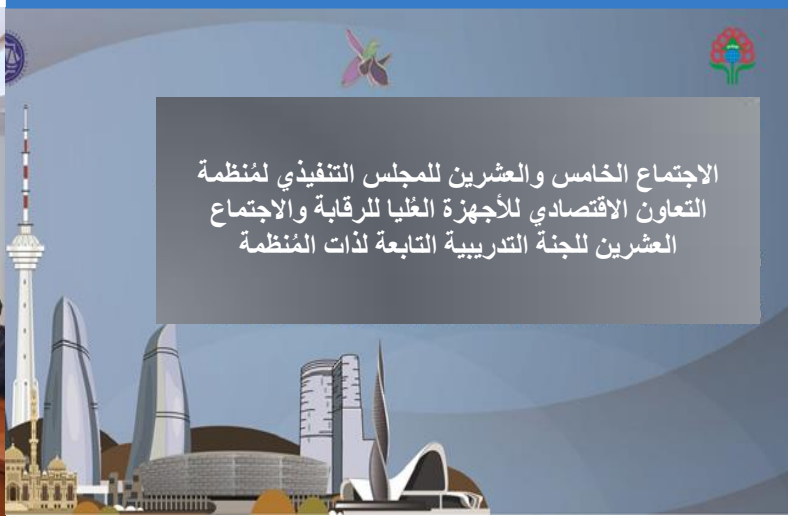

الجهاز الأعلى للرقابة لأذربيجان يستضيف اجتماعات المجلس التنفيذي واللجنة التدريبية لمُنظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العُليا للرقابة

استضافت غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان الاجتماع الخامس والعشرين للمجلس التنفيذي والاجتماع العشرين للجنة التدريبية لمُنظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العُليا للرقابة ECOSAI - (إيكوساي) في ٦ ديسمبر ٢٠٢١ في مدينة باكو.

التحقت الغرفة بعضوية الإيكوساي - وهو منتدي إقليمي للأجهزة العُليا للرقابة في جنوب ووسط آسيا- منذ سبتمبر ٢٠٠٢ وقد عملت مراراً بوصفها عضو في المجلس التنفيذي ولجنة المُراجعة.

وقد قدم الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان أثناء اجتماع اللجنة التدريبية - بصفته مُمثلاً للأمانة الفنية للإيكوساي - تقرير اللجنة، وقد ناقش المُشاركون كذلك الموضوعات المُتعلقة بإصدار كل من النشرة الإخبارية للإيكوساي، ومذكرات التفاهم المُوقعة فيما بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، والأنشطة التدريبية.

وخلال اجتماع المجلس التنفيذي، ناقش المشاركون الأداء السنوي للإيكوساي، وكذا تقرير اللجنة التدريبية العشرين للإيكوساي، وسبل زيادة دعم أنشطة المُنظمة.

أخبار من جمهورية مصر العربية

شارك الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية مصر العربية في أحداث دولية عديدة

الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية مصر العربية يحضر أحداث الكوميسا

شارك الجهاز المركزي للمُحاسبات بجمهورية مصر العربية، الجهاز الأعلى للرقابة بالدولة، افتراضياً في الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس الوزاري للسوق المُشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) في ٩ نوفمبر ٢٠٢١. هذا، وقد ترأس الاجتماع الجهاز الأعلى للرقابة لمدغشقر وبمُشاركة الجهاز المركزي للمُحاسبات كنائب للرئيس والجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا كمقرر. وأعقب الاجتماع في ٢٣ نوفمبر عقد القمة الحادية والعشرين للكوميسا حول "تعزيز المرونة من خلال التكامل الاستراتيجي الاقتصادي الرقمي" حيث تولت خلاله جمهورية مصر العربية رئاسة الكوميسا.

اختيار الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية مصر العربية لاستضافة الإنكوساي الخامس والعشرين

خلال اجتماع المجلس التنفيذي الخامس والسبعين للإنتوساي والذي عُقد في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١، وافق المجلس التنفيذي على مقترح المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (AFROSAI) بترشيح الجهاز المركزي للمُحاسبات لاستضافة الإنكوساي الخامس والعشرين في عام ٢٠٢٥. وقد شارك في الاجتماع سيادة المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمُحاسبات ورئيس مجموعة عمل الإنتوساي لمُكافحة الفساد وغسل الأموال (WGFACML)، والوفد المُرافق برئاسة سيادة المستشار/ محمد الفيصل يوسف، نائب رئيس الجهاز المركزي للمُحاسبات.

الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية مصر العربية يعقد تدريباً حول جودة المُراجعة

خلال الفترة من ٦ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٢١، عقد الجهاز المركزي للمُحاسبات برنامجاً تدريبياً افتراضياً حول "مراقبة جودة أعمال المُراجعة" وذلك بالتعاون مع لجنة المعايير المهنية والمُراجعة التابعة للمنظمة العربية للأجهزة العُليا للرقابة (الأرابوساي). وقد تضمن التدريب مُحاضرات ألقاها خبراء من الجهاز المركزي للمُحاسبات وكذا دراسات حالة وتمارين عملية مع إتاحة الفرصة للأجهزة العليا للرقابة لمُشاركة خبراتها في هذا المجال.

اختيار الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية مصر العربية لاستضافة الاجتماع الرابع عشر للجنة المُحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC-SC)

شاركت الأمانة الفنية لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال، برئاسة الجهاز المركزي للمُحاسبات، في الاجتماع الثالث عشر للجنة المُحفزة للجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة، والذي استضافه افتراضياً الجهاز الأعلى للرقابة للهند في ١٦ سبتمبر ٢٠٢١. هذا، وسيستضيف الجهاز المركزي للمحاسبات الاجتماع الرابع عشر للجنة المُحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة في عام ٢٠٢٢.

الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية مصر العربية يُشارك في اجتماع الاتحاد الأفريقي

شـارك سيادة المستشار/ هشام بدوي في الاجتماع التخطيطي والاستراتيجي لمجلس المُراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي، والذى عُقد افتراضياً في ١٨ نوفمبر ٢٠٢١. وخلال الاجتماع الذى ترأسه الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا، اعتمد المشاركون استراتيجية المراجعة المالية للعام المالي ٢٠٢١. وقد تم اختيار الجهاز المركزي للمحاسبات للمُشاركة في المراجعة المالية للعام المالي ٢٠٢١ للاتحاد الأفريقي ومؤسساته وهي: وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي (جنوب إفريقيا)، ومفوضية الاتحاد الأفريقي (إثيوبيا)، ولجنة خبراء الاتحاد الأفريقي المعنية بحقوق ورفاهية الطفل (مملكة ليسوتو).

مُشاركة الجهاز الأعلى للرقابة لمصر في ورشة عمل حول المُراجعات الوطنية الطوعية

شارك الجهاز المركزي للمُحاسبات افتراضياً يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠٢١ في ورشة العمل الإقليمية الخامسة حول "المُراجعات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية"، والتي نظمتها لجنة الأمم المُتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) "الإسكوا" بالتعاون مع إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (DESA) وجامعة الدول العربية. وقد عُقدت ورشة العمل وفقاً لمُذكرة التفاهم الموقعة بين الأرابوساى والإسكوا. هذا، وقد ألقت ورشة العمل الضوء علي أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة في عملية المراجعة الوطنية الطوعية، وكذا في مُراجعة تنفيذ الالتزامات الواردة في التقارير التي يتم تقديمها إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المُستدامة التابع للأمم المُتحدة.

مُشاركة الجهاز الأعلى للرقابة لمصر في أحداث مُكافحة الفساد

شارك سيادة المستشار/ هشام بدوي والوفد المُرافق من الجهاز المركزي للمحاسبات في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمُكافحة الفساد خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠٢١ بمدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية. هذا، وقد عُقدت قبل المؤتمر في ١٢ ديسمبر ندوة حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في منع ومكافحة الفساد: الطريق إلى الأمام" والتي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

مُشاركة الجهاز الأعلى للرقابة لمصر في الدورة الثامنة والثلاثين لاجتماع مجموعة العمل الدولية للخبراء الحكوميين حول المعايير الدولية للمُحاسبة والإبلاغ (ISAR)

شارك الجهاز المركزي للمحاسبات افتراضياً في الدورة الثامنة والثلاثين لاجتماع مجموعة العمل الدولية للخبراء الحكوميين حول المعايير الدولية للمُحاسبة والإبلاغ (ISAR) والتي نظمها مؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) UNCTAD - خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ نوفمبر ٢٠٢١ وقد تضمنت الموضوعات التي تم مناقشتها المؤشرات الأساسية للإبلاغ حول المساهمات نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة (SDGs)، وكذا الإفصاحات المالية المُتعلقة بالمناخ التي ترد ضمن تقارير المُراجعة.

الأفروساي- إي تدعُم الأجهزة العليا للرقابة لتُصبح مؤسسات مُستجيبة للنوع الاجتماعي

بقلم: ماريانا فان نيكيرك؛ مسئول الموارد البشرية، التنمية التنظيمية والقيادية الأفروساي - إي

في عام ٢٠٢٠، بدأت المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية (أفروساي - إي) في رحلة لدعم جهود الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة لتعزيز جهودها نحو المساواة بين الجنسين. إن الهدفين الرئيسين لهذه المبادرة كانا لمُساعدة الأجهزة العليا للرقابة على أن تصبح مؤسسات مُستجيبة للنوع الاجتماعي، وأن تعمل على بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة لإجراء عمليات مراجعة تُساهم في المساواة بين الجنسين.

فيديو خاص بالنوع الاجتماعي

كانت الخطوة الأولى في هذه المبادرة هي إنتاج فيديو لتزويد الأجهزة العليا للرقابة بالمعلومات والموارد المفيدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن هدف التنمية المستدامة رقم (٥) (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع السيدات والفتيات) " يُعتبر ليس فقط حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ولكنه أساساً ضرورياً لعالم ينعم بالسلام والازدهار والاستدامة".

ومع ذلك، فقد كشف مؤشر النوع الاجتماعي في إفريقيا لعام ٢٠١٩عن فجوة شاملة بين الجنسين في ٥١,٤% من المنطقة (تشير الدرجة صفر إلى عدم المساواة الكلي، بينما تشير الدرجة ١٠٠ إلى المساواة الكاملة بين النساء والرجال). هذا؛ وقد حدد الفيديو الطرق التي يمكن لأعضاء الأفروساي- إي من خلالها تقليل هذه الفجوة بين الجنسين بأن تُصبح مؤسسات مُستجيبة للنوع الاجتماعي.

ويوضح الفيديو أن الأجهزة العليا للرقابة التي تتفاعل مع النوع الاجتماعي توفر فرصاً ومزايا وفوائد ونتائج متساوية لكل من النساء والرجال. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى:

- رؤية وقيم واستراتيجية وتفويض ترجع جميعها إلى منظور يتفاعل مع النوع الاجتماعي.
- بنية تحتية وموارد وسياسات ولوائح وإجراءات تعزز المساواة بين الجنسين.
- مدراء يتحملون مسئولية المساواة بين الجنسين.
- ثقافة تنظيمية تسمح بمساحة للنساء والرجال للتعبير عن وجهات نظرهم.
- سياسات وعمليات للموارد البشرية تتناول بوضوح المساواة بين الجنسين.

إن تطبيق التنوع والشمولية من بين الجنسين يُمكن أن يكون له العديد من الآثار الإيجابية للأجهزة العليا للرقابة، والتي ستساعدها على:

- جذب المزيد من النساء المؤهلات وذوي المهارات بالإضافة إلى

الموظفين الأصغر سناً والذين يسعون للعمل مع أصحاب العمل الذين يراعون التنوع الاجتماعي.

- الإبقاء على العنصر النسائي بشكل أكثر نجاحاً.
- تعزيز سمعة المنظمة واكتساب ثقة شركاء التنمية والجهات المانحة.
- تعزيز التفكير الإبداعي لفرق العمل.
- تحسين رفاهية الموظفين والثقافة التنظيمية.

ويوفر الفيديو للأجهزة العليا للرقابة الخطوات المحددة والركائز الأساسية التي قد تساعدهم ليصبحوا اكثر استجابة للنوع الاجتماعي. وتتضمن تلك العناصر دمج المساواة بين الجنسين في سياسات وعمليات الموارد البشرية التي تتسق مع دورة حياة الموظفين، مثل التعيينات، الاستحقاقات، التعويضات، تقييم وإدراك الأداء والتنمية التدريبية والمهنية والترقيات.

تقييم النوع الاجتماعي:

إن الخطوة الثانية في هذه المبادرة هي إجراء تقييم النوع الاجتماعي لأعضاء الأفروساي - إي في أغسطس ٢٠٢١. وقد فحص التقييم الإرادة السياسية للأجهزة العليا للرقابة، الثقافة المؤسسية، التزام القيادة، وعي واستعداد الموظفين، بالإضافة إلى أي مدى تقوم الأجهزة العليا للرقابة بدمج المساواة بين النوعين في سياسات الموارد البشرية وجمع إحصائيات النوع الاجتماعي على كافة المستويات الوظيفية للعاملين. وقد شارك في هذا التمرين عدد (١٨) من أصل (٢٦) جهازاً أعلى للرقابة في الإقليم.

هذا، وقد وجد التقييم إجمالاً أن الرجال يشكلون نسبة ٦٦%، والنساء يشكلن نسبة ٣٤ % من عدد الموظفين المشاركين. تعد الاستراتيجيات المؤسسية التي لم تحدد أهداف المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد الفنية، والمالية، والبشرية لتطبيق استراتيجية النوع الاجتماعي من أكبر التحديات التي واجهتها الأجهزة العليا للرقابة حتى تصبح مستجيبة بشكل اكثر تفاعلاً مع النوع الاجتماعي.

وقد قام التقييم بالإضافة إلى استبيان ٢٠٢٠ لإطار بناء القدرات المؤسسية للأفروساي-إي بفحص مدى قيام الأجهزة العليا للرقابة بإعداد وتطبيق سياسة النوع الاجتماعي. إن عدد(٥) فقط هم من قاموا بتطبيق سياسة النوع إلى حد مرضٍ تماماً بالنسبة لهم. كما قامت ثمانية أجهزة عليا للرقابة بإعداد سياسة النوع الاجتماعي والتي ارتأوا أنها بحاجة إلى تطوير في حين لا توجد تلك السياسة لدى ثلاثة عشر جهازاً أعلى للرقابة.

ماريانا فان نيكريك وجوشوا أسيموي (مدير الرقابة على الأداء في الأفروساي - إي) أثناء استضافتهما لورشة عمل الأفروساي - إي حول المساواة بين الجنسين.

ورشة عمل المساواة بين الجنسين:

يمثل عقد ورشة عمل افتراضية حول المساواة بين الجنسين في ٢١ سبتمبر ٢٠٢١ الخطوة الثالثة في تلك المبادرة، والذي تم بمشاركة أكثر من عدد (١٣٠) عضواً من الأفروساي - إي وإقليمي المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الأرابوساى) ومنظمة الأجهزة العليا للرقابة بأمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس). ولقد قامت مجموعة متميزة من خبراء النوع الاجتماعي ومن مسئولي البرامج بكل من إقليم الأفروساي - إي، ومبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI) ومؤسسة المراجعة والحسابات الكندية (CAAF) بمناقشة الملاحظات حول تقييم النوع الاجتماعي والحلول المحتملة، ولقد كانت إحدى أبرز النقاط في تلك الورشة هي تقاسم رحلة الجهاز الأعلى للرقابة لإريتريا نحو إعداد استراتيجية للنوع الاجتماعي هي (انظر الصفحة التالية).

إن ورشة العمل التي هدفت إلى زيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين ومشاركة التزام الأفروساي - إي لدعم أعضائها لتصبح مؤسسات مستجيبة للنوع الاجتماعي كانت الأولى من بين العديد من المناقشات حول هذا الموضوع الشيّق. وفي عام ٢٠٢٢، سوف تركز الأفروساي - إي على تدريب الممارسين في مجال الموارد البشرية وخبراء الاستراتيجية في الأجهزة العليا للرقابة لكل من إريتريا وجامبيا ورواندا على إعداد وتطبيق سياسة النوع الاجتماعي. وتود الأفروساي - إي أن تشكر كل من الأجهزة العليا للرقابة والرعاة وشركاء التنمية والممارسين في مجال الموارد البشرية، وبالأخص مبادرة الإنتوساى للتنمية ومؤسسة المراجعة والمحاسبات الكندية على مشاركتها في إنجاح المشروع. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة الأفروساي - إي للمساواة بين الجنسين، يرجى مراسلة ماريانا فان نيكريك على البريد الإلكتروني:

marianna@afrosai-e.org.za

رحلة المساواة بين الجنسين للجهاز الأعلى للرقابة في إريتريا

حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شكلت النساء بمكتب المراجع العام بإريتريا ٢٠ % من قادة الفرق و٣٣ % من مديري الإدارة الوسطى والعليا. وبحلول عام ٢٠٢١، انخفضت هذه الأرقام إلى ٤ % و٨ % فقط على التوالي. وفي الوقت الحالي، تشكل النساء نسبة ٣٥ % من إجمالي قوة العمل بمكتب المراجع العام في إريتريا OAG .

لسد هذه الفجوة بين الجنسين، وللمساعدة في تنفيذ الهدف رقم (٥) من أهداف التنمية المستدامة، قرر مكتب المراجع العام لإريتريا OAG إنشاء استراتيجية المساواة بين الجنسين للمنظمة. وقد دعم شركاء مكتب المراجع العام لإريتريا OAG هذا الجهد، وضمنهم المنظمة الفرعية اللغوية الناطقة بالإنجليزية للأفروساي (Afrosai-E) ومبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وقد عين المراجع العام لجنة فنية لصياغة مسودة استراتيجية المساواة بين الجنسين، وكلفت تلك اللجنة مجموعة محورية من ثلاثة أعضاء لإعداد الوثيقة. وكجزء من هذا الجهد، قامت المجموعة المحورية بما يلى:

- إجراء تقييم المساواة بين الجنسين داخل المنظمة.
- تجميع وثائق المساواة بين الجنسين على مستوى الدولة بما في ذلك السياسة الوطنية المساواة بين الجنسين وخطة العمل الوطنية، ورجعت إلى وثائق مماثلة من دول أخرى ومؤسسات عديدة.
- اجراء مقابلات مع المسؤولين في الاتحاد الوطني للمرأة الإرتيرية (NUEW) .
- إعداد المسودة الأولى من الاستراتيجية وتقديمها إلى كل من اللجنة الفنية لمكتب المراجع العام لإريتريا OAG والاتحاد الوطني للمرأة الإرتيرية NUEW للمراجعة.
- مشاركة الوثيقة مع خبراء من المنظمة الفرعية اللغوية الناطقة بالإنجليزية للأفروساي (Afrosai-E) للاستشارة الفنية.

إن الهدف الشامل لاستراتيجية النوع الاجتماعي هو تنفيذ مبادرات تعميم منظور المساواة بين الجنسين من أجل خلق بيئة تراعى المساواة بين الجنسين بمكتب المراجع العام لإريتريا OAG والأهداف الأربعة للاستراتيجية هي:

١-تهيئة بيئة عمل مناسبة للأمهات الحوامل وللوالدين.
٢-زيادة الوعى باستراتيجية المساواة بين الجنسين بين الموظفين.
٣-تعزيز قدر أكبر من المساواة بين الجنسين بالخطوط التوجيهية للموارد البشرية بمكتب المراجع العام لإريتريا.
٤-تمكين العضوات الموظفات.

وقد وافق المراجع العام على استراتيجية المساواة بين الجنسين، وقام مكتب المراجع العام لإريتريا بدمج قضايا المساواة بين الجنسين ضمن الدورات التدريبية للمنظمة وإدارتها وسياساتها الأخرى. يستعد حالياً مكتب المراجع العام OAG للتنفيذ الكامل للاستراتيجية.

وستشمل الخطوات التالية عقد جلسة لزيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين فيما بين جميع الموظفين، وتشكيل مجموعة محورية معنية بالمساواة بين الجنسين لإدارة تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين والإبلاغ عن التقدم المحقق إلى المراجع العام.

يحتفل أعضاء مكتب المراجع العام لإريتريا OAG بافتتاح دار حضانة لرعاية الأطفال بمقر الجهاز الأعلى للرقابة.

مراجعة المساواة بين الجنسين

فرصة للأجهزة العليا للرقابة لإحداث فرق والقيادة بالمثل

بقلم: السيدة/جين فولر، مساعدة، و السيدة/ مارى هيلين بيروبيه، مسئول أول بالبرنامج، المؤسسة الكندية للمراجعة (CAAF)

مراجعات المساواة بين الجنسين تتحرك بخطى سريعة

عندما قام مكتب المراجع العام لكندا (OAG Canada) بمراجعة الخطة الفيدرالية للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٩، وكان من أوائل الأجهزة العليا للرقابة (SAIs) التي تقوم بمراجعة ضمن التزام حكومتها بتحقيق المساواة بين الجنسين. ومنذ ذلك الحين، قام أعضاء من المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (AFROSAI)، والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (EUROSAI)، ومنظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (OLACEFS) بالعمل على المساواة بين الجنسين سواء خارجياً في مراجعاتهم أو داخلياً من خلال تقييمهم لالتزامات مؤسساتهم.

واليوم، هناك ادراك متزايد بين الأجهزة العليا للرقابة ومنظماتها الإقليمية، ومبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI)، والمؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة (CAAF)،عن أهمية مراجعة المساواة بين الجنسين، والقيادة بالمثل، وضمان إتاحة التوجيه الفني لدعم هذا العمل ومع توافر هذا السياق الملائم، هناك فرصة واضحة للأجهزة العليا للرقابة لإحداث فرق في مراجعتها من خلال دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي.

مراجعة الالتزامات بالمساواة بين الجنسين

لقد تعهدت الحكومات الوطنية بالتزامات كبيرة تجاه المساواة بين الجنسين وذلك بشكل ملحوظ في أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠

إن تعميم منظور المساواة بين الجنسين هو...

...استراتيجية لجعل اهتمامات وخبراء النساء والرجال بُعدًا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية حتى يستفيد الرجال والنساء على قدم المساواة بحيث لا يتخلل مفهوم عدم المساواة.

إن الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين.

UNECOSOC A/٥٢/٣، ١٨ سبتمبر ١٩٩٧

وأهدافها للتنمية المستدامة. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة هدفًا يركز على المساواة بين الجنسين - الهدف رقم (٥): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع السيدات والفتيات - واعتبار المساواة بين الجنسين أولوية شاملة ضرورية لتحقيق الأهداف الأخرى.

وتستند الالتزامات بالمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة إلى الالتزامات الأصلية التي اتخذتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالسيدات والفتيات في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين، الصين (عام ١٩٩٥). وعقب هذا المؤتمر، عززت الدول في جميع أنحاء العالم التزاماتها الدولية تجاه المساواة بين الجنسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي من خلال اعتماد التشريعات واللوائح والسياسات والخطط والاستراتيجيات والموازنات الوطنية ودون الوطنية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسات الحكومية لتنفيذها.

وبمراجعة كيفية تنفيذ الحكومات لأهداف التنمية المستدامة وبالأخص الهدف رقم (٥) والوفاء بالالتزامات الأخرى للمساواة بين الجنسين، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المساهمة في تحسين حياة مجموعات متنوعة من النساء والرجال والمهمشين. تتكاتف هذه الجهود مع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) رقم (١٢)، حول قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة - إحداث فرق في حياة المواطنين. كما أنها تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للإنتوساي ٢٠١٧-٢٠٢٢ والتي تتضمن كواحدة من خمس أولويات استراتيجية شاملة "المساهمة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في سياق جهود التنمية المستدامة المحددة لكل دولة والتفويضات الفردية للأجهزة العليا للرقابة ".

ومع قيام العديد من الأجهزة العليا للرقابة حالياً بمراجعة أهداف التنمية المستدامة، بدأ البعض في مراجعة التقدم المحقق نحو إنجاز هدف التنمية المستدامة رقم (٥). في عام ٢٠١٩، أجرى أعضاء منظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي OLACEFS مراجعة تعاونية للهدف رقم (٥) من أهداف التنمية المستدامة، ويقوم حالياً الجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا بإجراء مراجعة تجريبية للهدف (٥,٢) حول "القضاء على عنف الشريك ضد المرأة ". وقد نشر مكتب المراجع العام لكندا OAG مراجعة حول "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" في عام ٢٠٢١ والتي اختبرت الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وينتج عن هذه المراجعات دروس هامة للأجهزة العليا للرقابة المهتمة بمراجعة هدف التنمية المستدامة رقم (٥) وقضايا المساواة بين الجنسين ذات الصلة المحددة بسياقات دولتها.

التحليل القائم على النوع الاجتماعي +(GBA +) هو....

أداة تحليلية لتقييم عدم المساواة النظامية، وكيف يمكن لمجموعات مختلفة من النساء والرجال والأشخاص ذوى النوع الاجتماعي المتنوع من تجربة السياسات والبرامج والمبادرات. ويرمز "الموجب" إلى التحليل القائم على النوع الاجتماعي + GBA+ لا يتعلق فقط بالاختلافات بين الأجناس البيولوجية والنوع الاجتماعي والثقافي. إن التحليل القائم على النوع الاجتماعي+ GBA+ يأخذ في الاعتبار العديد من عوامل الهوية المتداخلة مثل العرق والجنس والدين والعمر والإعاقة العقلية أو الجسدية، وكيف يُمكن للتفاعل بين هذه العوامل أن يؤثر على الطريقة التي قد نختبر بها سياسات ومبادرات الحكومة.

https://women-gender-equality.canada.ca/en/gender-based-analysis-plus/what-gender-based-analysis-plus.html

التأثير الذي يمكن أن تحدثه الأجهزة العليا للرقابة: مراجعات مكتب المراجع العام لكندا OAG حول التحليل القائم على النوع الاجتماعي+

إن مراجعة مكتب المراجع العام لكندا OAG لعام ٢٠٠٩ حول التزام الحكومة بالمساواة بين الجنسين وفحصها لما إذا كانت الإدارات الفيدرالية المختارة قد نفذت بشكل كاف التحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA) ، وهو أداة مستخدمة على نطاق واسع من قبل الحكومات منذ المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين. وقد أجرى مكتب المراجع العام لكندا OAG مراجعة متابعة حول الموضوع في عام ٢٠١٥.

إن نتائج وتوصيات تقريري المراجعة الرائدين لمكتب المراجع العام لكندا OAG قد أثرت بشكل مباشر على كيفية سعي الحكومة الكندية إلى تعميم منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وبالأخص في السنوات الست الماضية. وفي عام ٢٠١٨، قامت كندا بمواءمة مستهدفات هدف التنمية المستدامة رقم (٥) في إطار عمل نتائج النوع الاجتماعي الخاص بها، وأقرت قانون الموازنة الخاص بالنوع الاجتماعي (٢٠١٨)، وأنشأت وزارة مخصصة للمرأة والمساواة بين الجنسين والتي تدعمها وكالات الحكومة المركزية، وعززت المتطلبات عبر الحكومة لإجراء التحليل القائم على النوع الاجتماعي+ GBA + لجميع طلبات الإدارات الخاصة بتمويل البرنامج.

وكل هذا يوفر لمكتب المراجع العام لكندا سياقاً غنياً بالمعايير المؤدية إلى مراجعة المساواة بين الجنسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي.

وقد ورد بتقرير عام ٢٠١٨ الذى أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعنوان "المساواة بين الجنسين في كندا" أن مكتب المراجع العام لكندا " قد ظهر كمحرك رئيس للتقدم فيما يتعلق بتطبيق التحليل القائم على النوع الاجتماعي." كما نص التقرير على أنه من أجل تعزيز المساءلة، يجب على مكتب المراجع العام لكندا والبرلمان أنه "ينبغي أن يستكملا تدخلاتهما الناجحة في مجال التحليل القائم على النوع الاجتماعي+ GBA من خلال زيادة دمج منظور النوع الاجتماعي في مجال عملها". حيث يشرع مكتب المراجع العام لكندا في اجراء مراجعته الثالثة للتحليل القائم على النوع الاجتماعي+ GBA، فإنه يتبنى أيضًا منهجًا قويًا للنظر في أبعاد التحليل القائم على النوع الاجتماعي +GBA + ومن خلال ممارسات المراجعة الخاصة به.

من خلال هذه المبادرة، فإن مكتب المراجع العام لكندا OAG يستعد لتعزيز تقدم الدولة حول المساواة بين الجنسين والتنوع والشمولية، وليصبح رائداً عالمياً بين الأجهزة العليا للرقابة التي تعمل على هذه القضايا.

بناء القدرات لمراجعة المساواة بين الجنسين

تؤمن مؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية CAAF أنه يُمكن أن تُحدث الأجهزة العليا للرقابة فرقًا هامًا من خلال مراجعة المساواة بين الجنسين وقد ركزت علي ذلك في عملها منذ عام ٢٠١٣. وقد أعدت مؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية CAAF أدلة وبرامج تدريبية لمساعدة المراجعين على فهم أفضل لأهمية المساواة بين الجنسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي، وكذا بناء قدراتهم على معالجة هذه القضايا في مراجعتهم للأداء.

تقدم مؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية CAAF في تدريبها نوعين رئيسين من مراجعات المساواة بين الجنسين:

- مراجعات ممارسات الإدارة على المستوى المؤسسي، والتي تبحث في كيفية قيام الحكومة بدمج للمساواة بين الجنسين و/أو التحليل القائم على النوع الاجتماعي GBA في المعالجات والعمليات (على سبيل المثال، تعميم منظور النوع الاجتماعي)، إما من خلال الحكومة بأكملها أوضمن إدارات محددة.

تحظى هذه المراجعات بتركيز داخلي حول الالتزامات الداخلية لمؤسسات الحكومة وقدرتها علي إحراز تقدم نحو المساواة بين الجنسين.

- مراجعات لكيفية قيام الحكومة بدمج قضايا المساواة بين الجنسين واعتباراتها نحو تخطيط وتنفيذ وتقييم **برامجها ومبادراتها وخدماتها**. تحظى هذه المراجعات بتركيز خارجي حول كيفية تقدم إنجاز الحكومة نحو التزاماتها بالمساواة بين الجنسين داخل المجتمع.

> "من خلال مراجعة كيفية قيام الحكومات بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبالأخص الهدف رقم ٥، والوفاء بالالتزامات الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المساهمة في تحسين حياة مجموعات متنوعة من السيدات والرجال والأشخاص المهمشين".

يُمكن أن يُعد هذا النوع الثاني من المراجعة أكثر تحد تحديداً عندما لا تبدو اعتبارات النوع الاجتماعي ذات صلة بموضوع المراجعة. على سبيل المثال، يمكن أن تتضمن مراجعة برنامج التدريب الفني والمهني مخاطر المساواة بين الجنسين. يمكن تحديد ذلك إذا قام المراجعون بتقييم أبعاد النوع الاجتماعي للبرنامج عن طريق طرح الأسئلة التالية:

١- هل تم تصميم البرنامج بناءً على معلومات حول التحليل القائم على النوع الاجتماعي GBA لتحديد الاحتياجات والاهتمامات المحددة للمستفيدين المستهدفين (على سبيل المثال، مجموعات متنوعة من النساء والرجال والفئات المهمشة)؟

٢- هل استخدم التحليل القائم على النوع الاجتماعي (GBA) بيانات مفصلة لمنظور النوع الاجتماعي لتحديد التفاوتات الحالية أو عدم المساواة بين المستفيدين، للإشارة إلى ذلك /لتحديد ذلك في تخطيط البرنامج وتنفيذه؟

٣- هل أُخذ في الاعتبار عند تصميم البرنامج وتنفيذه التفاوتات في الوصول والاحتفاظ والاستكمال لجميع المستفيدين؟

٤- هل يعالج البرنامج للقوالب النمطية السلبية للنوع الاجتماعي والتي تعيق الوصول المتكافئ للخريجين إلى الفرص والموارد؟

لهذا السبب، أنشأت مؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية CAAF أداة اختيار موضوع مراجعة المساواة بين الجنسين والتي يُمكن أن تساعد المراجعين في تحديد موضوعات المراجعة عالية التأثير حيث توجه الأداة المراجعين من خلال عملية تقييم موضوع مراجعة

أبعاد المساواة بين الجنسين مقابل أربع عوامل تصفية": المخاطر والمنفعة المحتملة وقابلية المراجعة والقيمة المضافة.

لكل مجال من تلك المجالات الأربعة، تُقدم أداة الفحص أسئلة للمراجعين لطرحها على أنفسهم لتحديد ما إذا كانت المساواة بين الجنسين تمثل اعتبارًا هامًا. وعلى سبيل المثال، عند التفكير في المخاطر، يمكن أن يتساءل المراجعون، "هل يمكن أن يؤثر البرنامج على النساء والرجال بشكل مختلف؟" وعند اعتبار القيمة المضافة، يمكن أن يتساءل المراجعون، "هل ستساعد مراجعة موضوع المساواة بين الجنسين في تحسين أداء الحكومة وسد فجوات المساواة بين الجنسين؟"

النتيجة

أن الأجهزة العليا للرقابة في مكانة فريدة تمكِّنها من المضي قدماً نحو تحقيق الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي. ومع أخذ الأهمية العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديداً هدف التنمية المستدامة رقم (٥) في الحسبان، فضلاً عن الالتزامات الوطنية السائدة مسبقًا بالمساواة بين الجنسين وتعميم منظور النوع الاجتماعي، نجد أن الإنتوساي وأعضاءها سيقدمون مساهمات هامة عند محاسبة الحكومات الوطنية.

إنه لمن المحفز أن نرى الزخم المتزايد حول هذا الموضوع، بما في ذلك عمليات مراجعة المساواة بين الجنسين وكذا مبادرات تعميم منظور المساواة بين الجنسين داخل الأجهزة العليا للرقابة، مثل العمل الذي تقوم به مجموعة عمل منظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي OLACEFS المعنية بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز. وبالنظر إلى المستقبل، فإن إحدى المجالات التي تتطلب مزيدًا من الاهتمام هي دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في منهجية ونماذج مراجعة الأجهزة العليا للرقابة، وبشكل أكثر أهمية، في التخطيط الاستراتيجي واختيار موضوع المراجعة وتخطيط المراجعة.

المؤلفون

جين فولر هي استشارية تعمل لحسابها الخاص وقد عملت كتابع لمؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية CAAF (المساواة بين الجنسين) منذ ٢٠١٣.لقد شاركت في تأليف أدلة الممارسة لمؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية CAAF حول مراجعة المساواة بين الجنسين ومراجعة أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين، وقد شاركت في تصميم الدورة التدريبية ل CAAF والتي استغرقت ثلاثة أيام حول مراجعة المساواة بين الجنسين ودورتهم تدريبية ذات اليوم الواحد حول مراجعة التحليل القائم على النوع الاجتماعي+ GBA+ . وهي حاليًا تقدم إرشادات فنية لمكتب المراجع العام لكندا OAG حول مراجعة التحليل القائم على النوع الاجتماعي+ GBA+ .

ماري هيلين بيروبيه هي المسؤول الأول للبرامج، المساواة بين الجنسين والأخلاقيات، للبرنامج الدولي لمؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية CAAF. وقد شاركت في تصميم دورة تدريبية لمراجعة المساواة بين الجنسين وكذا ترأست التدريب والإرشاد حول هذا الموضوع في البرنامج الدولي لمؤسسة المراجعة والمساءلة الكندية.

مصادر مؤسسة المراجعة والمُساءلة الكندية حول مراجعة المُساواة بين الجنسين

إن المؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة (CAAF) هي منظمة غير هادفة للربح مخصصة لتطوير وتعزيز مُراجعة أداء القطاع العام والرقابة والمُساءلة في كندا وخارجها من خلال البحث والتعليم وتبادل المعرفة. وكجزء من برنامجها الدولي طويل الأمد، عملت المؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة CAAF على دمج المساواة بين الجنسين كموضوع شامل في عملها لتنمية القدرات مع الأجهزة العليا للرقابة الشريكة من الدول النامية.

قد نتج عن هذا العمل إصدار دليلين، دليل مراجعة المساواة بين الجنسين (٢٠١٦) ومراجعة أهداف التنمية المستدامة: الهدف رقم (٥) (٢٠١٧)، وفي مجال تطوير التدريب. ونظمت المؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة CAAF دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام حول مراجعة المساواة بين الجنسين حضورياً وعبر الإنترنت، دوليًا وللمراجعين الكنديين بالحكومات الفيدرالية والمقاطعات. وفي أكتوبر ٢٠٢١، قامت المؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة CAAF بتكثيف هذه الدورة التدريبية وعقدها في يوم واحد متوافقاً مع السياق الكندي مع التركيز على مراجعة التحليل القائم على النوع الاجتماعي +GBA.

مُبادرة الإنتوساى للتنمية تدعم المُساواة بين الجنسين داخل الأجهزة العليا للرقابة

بقلم: كاميلا فريدريكسون، إينار جوريسون سيرى هيليفيك، ألين ميمفوه ليندويو، بيترا ستشيرنهوفر، وتونج فريمستاد والدرون، مبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI).

إن المساواة بين الجنسين ضرورية لازدهار المجتمعات والاقتصادات النامية، وقد ثبت تأثيرها الإيجابي من خلال البحث. على سبيل المثال، وفقًا لوزارة المالية النرويجية، إذا شاركت النساء في سوق العمل بالدولة بمعدل أقل - وتحديداً بالمعدل المتوسط للدول الصناعية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – فسوف تخسر النرويج ما يعادل قيمة صندوق المعاشات الحكومي العالمي بالكامل، وهو أحد أكبر الصناديق في العالم.

ولذلك، فإنه من مصلحة جميع الدول ضمان تمتع الجميع بحقوق وفرص متساوية. وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفًا محددًا من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (الهدف رقم ٥)، وهو الهدف الذى يشمل جميع مجالات التنمية المستدامة. ولكن، وإلى وقتنا هذا، لم تحقق أي دولة في العالم المساواة بين الجنسين.

وعلاوة على ذلك، لقد أدت جائحة كوفيد-١٩ أدت إلى "تفاقم جائحة الظل" المتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي والأزمات الاقتصادية ونقص الرعاية مع إحداث تأثيرات غير متناسبة للسيدات والفتيات. لقد اتسع نطاق عدم المساواة بين مجموعات مختلفة من النساء والرجال على أساس الإعاقة والعرق والسلالة والدخل والعمر، وأكثر من ذلك.

في محاولة لرصد استجابات الحكومات في جميع أنحاء العالم للتصدي للوباء، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للمرأة برنامج كوفيد-١٩ لتتبع استجابة النوع الاجتماعي عالمياً.

ويظهر برنامج التتبع أن العديد من الحكومات قد اتخذت تدابير إيجابية فردية لدعم السيدات والفتيات والمساواة بين الجنسين، ولكن بشكل عام، فإن الاستجابات غير كافية وغير متساوية. ولمكافحة الفقر، وتمكين تحقيق التنمية المستدامة ، وضمان استجابات حكومية عادلة للوباء، لا يمكننا إهمال المساواة بين الجنسين.

وللأجهزة العليا للرقابة مصلحة هامة في هذا الجهد، وذلك كمنظمات ومن خلال أعمالها الرقابية. يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تحدث علامة إيجابية من خلال المساهمة النشطة في تحقيق قدر أكبر من المساواة في دولها، ومن خلال إبراز النوع الاجتماعي في منظماتها وأعمالها الرقابية. كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن توضح تكاليف عدم المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، للعنف القائم على النوع الاجتماعي تكاليف فردية واقتصادية هائلة.

ومع ذلك، فإن التقرير الصادر مؤخراً حول الاستبيان والتقييم العالمي لعام ٢٠٢٠ الصادر مؤخراً عن مبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI) مع ملحق خاص عن النوع الاجتماعي يظهر أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة لا تجد المساواة بين الجنسين قضية هامة. وعلى الصعيد العالمي، يصنف التوازن بين الجنسين من موظفي الجهاز الأعلى للرقابة على أنه الأعلى من بين مستويات السلم الوظيفي. وفي عام ٢٠٢٠ ، كان فقط ٢٩ % من قادة الأجهزة العليا للرقابة و٣٩ % من الإدارة العليا من النساء.

وعلاوة على ذلك، فإن أقل من ثلث الأجهزة العليا للرقابة على مستوى العالم لديها خطط استراتيجية ذات أهداف تتعلق بالمساواة بين الجنسين و ١٠% فقط يخبرون عن تخطيطهم من خلال القيام بتحليل النوع الاجتماعي. وعالمياً، هناك إقبال بطيء على المراجعات التي تساهم في المساواة بين الجنسين، مع وجود استثناءات مثل إقليم منظمة الأجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي OLACEFS وعدد من الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن عدد قليل جدًا من الأجهزة العليا للرقابة لديها قدرات في مجال المساواة بين الجنسين.

> يقع على عاتقنا مسؤولية تشكيل غد أفضل لنا جميعًا ، وهذا يشمل عالمًا أكثر مساواة بين الجنسين. وأنا فخور بشكل استثنائي برحلتنا حول المساواة بين الجنسين والشمولية وانا آمل أن ينضم الكثير من الأجهزة العليا للرقابة إلى هذه الجهود ".
>
> إينار جوريسون،
> مدير عام بمبادرة الإنتوساى للتنمية

وتهدف مبادرة الإنتوساى للتنمية IDI من خلال استراتيجيتها للنوع الاجتماعي لعام ٢٠٢٠ وسياستها المحدثة للنوع الاجتماعي إلى اتخاذ التزامها تجاه النوع الاجتماعي. وبالمشاركة مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشراكة الموازنة الدولية (IBP)، واتحاد المحاسبين القانونيين المعتمدين(ACCA)، والمؤسسة الكندية للمراجعة والمساءلة (CAAF)، تدعم مبادرة الإنتوساى للتنمية IDI الأجهزة العليا للرقابة في أن تصبح منظمات أكثر استجابةً للنوع الاجتماعي وإجراء مراجعات تساهم في المساواة بين الجنسين.

وفي ذات الوقت، تسعى مبادرة الإنتوساى للتنمية IDI لأن تكون مثالاً يحتذى به كمنظمة بحد ذاتها. وتعد الجهود التي بُذلت مؤخرًا لترسيخ المساواة بشكل قوى في الخطة الاستراتيجية القادمة للإنتوساي هي خطوة مشجعة.

ومبادرة الإنتوساى للتنمية IDI لديها فريق متخصص للنوع الاجتماعي، يتألف من نقطة اتصال مبادرة الإنتوساى للتنمية IDI للنوع الاجتماعي وأربعة مناصرين داخليين للنوع الاجتماعي ومتوافقين مع الكيانات التنظيمية المختلفة. وإليكم ما قالوه عن عملهم ودعم مبادرة الإنتوساى للتنمية للمساواة بين الجنسين:

المزيد من المعلومات التي ستنال اهتمامكم حول المساواة بين الجنسين

- الأمم المتحدة، قضايا عالمية: المساواة بين الجنسين
- المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٤، "تقدير التكلفة الناتجة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي: تقرير"
- منظمة العمل الدولية، ٢٠١٩، "المرأة في مجال الأعمال والإدارة: دراسة الجدوى من أجل التغيير"
- ماكينزى وشركاه، ٢٠٠٧، "المرأة تعنى الكثير: التنوع بين النوع الاجتماعي، محرك أداء الشركة"
- مايكل كيميل، ٢٠١٥، مُحادثات TED: "لماذا تُعد المساواة بين الجنسين جيدة للجميع – بما فيهم الرجال"
- مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف المنزلي"

تسليط الضوء على فريق النوع الاجتماعي بمُبادرة الإنتوساى للتنمية

بيترا شيرنهوفر، مُنسق محوري للنوع الاجتماعي بوحدة الدعم الاستراتيجي

"غالباً ما تكون الميزة غير مرئية لمن يمتلكها. وإذا كُنا نُريد عالماً عادلاً بصفة مُستديمة، فنحن بحاجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على عوامل مثل النوع الاجتماعي والعمر والقُدرة والعِرق، والتي تُسهم في تحقيق القوة والامتياز للبعض دون الآخر. وفى ظل مُبادرة الإنتوساى للتنمية فإننا شرعنا في القيام برحلة بشأن النوع الاجتماعي ضمن خطتنا الاستراتيجية الحالية وقد تعلمنا الكثير حتى الآن. وهذا يتضمن الحاجة إلي تحقيق التوافق والشمولية وتقاسُم المسؤوليات بالإضافة إلى توافر القُدرات والتحالفات اللازمة وكذا القيادة الداعمة. ولقد كان من الرائع القيام بأعمالنا وفقاً لإطار عمل أكثر قوة بشأن النوع الاجتماعي، مدعوماً باستراتيجية وسياسة جديدة للنوع الاجتماعي. وإنه ليُسعدني أن أرى النجاحات الأولية داخل مؤسستنا ومن خلال دعمنا للأجهزة العُليا للرقابة ولعملها في مجال المُراجعة."

سيري هيلفيك، مُناصرة للنوع الاجتماعي - الإدارة ذات الصلة والمعنية بالأجهزة العُليا للرقابة

"من أجل دعم تواصل الأجهزة العُليا للرقابة مع كافة المواطنين ومُساهمتها في أجندة ٢٠٣٠ لأهداف التنمية المُستدامة حول "لا تدع أحداً يتخلف عن الركب"، فمن المُهم تعميم إدراج النوع الاجتماعي و/ أو الشمولية في المراجعات أو الشروع في إجراء مراجعات تركز عليهما. ومع تنوع توجهات الدول التي تتبعها الأجهزة العُليا للرقابة التي ندعمها، فإننا نسعى دائماً إلى العثور على الزوايا العملية المُلائمة من أجل توفير التركيز على إدراج النوع الاجتماعي والشمولية ضمن أعمال المُراجعة الخاصة بتلك الأجهزة. ومع تخطى أنشطتنا التجريبية، ومع اكتساب كل من مُبادرة الإنتوساى للتنمية والأجهزة العُليا للرقابة للمزيد من الخبرة والدروس، فإننا نهدف إلى توسيع نطاق عملنا في هذا الشأن من خلال مُبادرة مُراجعة العقود الآجلة المُتساوية، والمُزمع إطلاقها خلال عام ٢٠٢٢."

السيد/ ألين ر.ميمفوه ليندريو، مُناصر للنوع الاجتماعي، تيارات عمل الأجهزة العُليا للرقابة التي تتمتع بالحوكمة الرشيدة والاستقلالية ووحدة الدعم ثنائية الأطراف

" إن دعم زملائي في تطبيق منظور النوع الاجتماعي والشمولية في أعمالهم هو تحدٍ جديد وشيق ويمتاز بفرص قيمة للتعلُم. وتُتاح لك الفرصة لاكتشاف وجهات نظر لم تكن لتأخذها في الاعتبار دون اتباع نهج مُنظم. إن القيادة بإعطاء النموذج والمثل بالنسبة للأجهزة العُليا للرقابة تعني أيضاً الاستجابة للنوع الاجتماعي وأخذ الشمولية في الاعتبار. والدرس الرئيس الذي تعلمته حتى الآن هو أن المجالات الثلاثة للقدرات المؤسسية والتنظيمية والمهنية جميعها بمثابة مدخلًا مثيرًا للاهتمام في رحلة التقدم بتلك الرحلة مع الأجهزة العليا للرقابة. وإن مبادرتنا الجديدة، والتي سيتم طرحها العام القادم بشأن الموارد البشرية والأخلاقيات والنوع الاجتماعي للأجهزة العليا للرقابة سوياً، هي جزء من هذا المنظور."

السيدة/ كاميلا فريدريكسن، مُناصرة للنوع الاجتماعي، وحدة المؤسسات العالمية

"حقاً، لقد ذكرني العمل في مجال تحليل النوع الاجتماعي ضمن تقرير التقييم العالمي بالحاجة إلى أخذ المُساواة بين الجنسين بجدية على المستوى التنظيمي وذلك إذا كنت تريد أن تحدث تغييراً، وخاصةً من خلال ترقية النساء لتولي مناصب قيادية. إن الشيء المثير للاهتمام في القيام بمثل هذا التدريب هو أنه ينبهك إلى ما يدور حولك في مؤسستك ومجتمعك. وإنني مُتحمسة جداً لعرض تحليل النوع الاجتماعي كمُلحق للتقرير. وفي الحقيقة، إنه تقرير صغير في حد ذاته، لكنه يُظهر للإنتوساى وشُركائها إلى أي مدى تعمل الأجهزة العُليا للرقابة على جعل مؤسساتها مكان عمل يتصف بشكل أكبر بالمُساواة بين الجنسين وبالشمولية."

السيدة/ تونج فريمساد ـ والدرون، مُناصرة للنوع الاجتماعي، إدارة مُبادرة الإنتوساى للتنمية

"إن التمسك بالمُساواة في مكان العمل يعني منح الأشخاص فرصاً مُتكافئة، وأجراً متساوياً، وكذا قبول وتقدير الجميع على اختلافهم. وبدعم من خبير خارجي في مجال النوع الاجتماعي والموارد البشرية، فقد بدأنا في مراجعة متمعنة لعملياتنا الداخلية، بما في ذلك التعيينات والترقيات والأجور. ويمكن لوجهة النظر الخارجية تلك أن تكشف عن عيوب قد لا يدركها العاملون داخل المؤسسة. وكخبيرة في مجال الموارد البشرية، فإنني أشعر بتقدير كبير لأنني جزء من فريق مُناصري النوع الاجتماعي كما سأقوم بتشجيع المؤسسات الأخرى على تعيين مُنسقين ومُناصرين في مجال النوع الاجتماعي."

في ذكرى:
البروفيسور/ هاري أزهر أزيس

إنه ليُحزن مجلس المُراجعة بإندونيسيا (BPK) أن يُعلن عن وفاة البروفيسور هاري أزهر أزيس في ١٨ ديسمبر ٢٠٢١، وهو حاصل علي درجتي الماجستير والدكتوراه وشهادة محلل مالي مُعتمد، وعضو ورئيس سابق لمجلس المُراجعة بإندونيسيا، ويشيد مجلس المُراجعة بإنجازات البروفيسور أزيس بينما يُدرك الخسارة الفادحة لعائلته وأصدقائه وزملائه.

ولد البروفيسور أزيس في ٢٥ أبريل ١٩٥٦ في تانجونج بينانج، رياو، إندونيسيا، وبعد حصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية أوكلاهوما بالولايات المُتحدة الأمريكية، بدأ في رئاسة فرق بحثية وكذا في إلقاء المُحاضرات في جامعات مُختلفة في جميع أنحاء إندونيسيا.

وقد تم انتخاب البروفيسور أزيس لعضوية البرلمان الإندونيسي في عام ٢٠٠٤ حيث ساهم في إعداد القوانين المُتعلقة بالإدارة المالية للدولة. وكان محرراً معروفاً لمقالات حول المُراجعة والاقتصاد والتي تم توزيعها على نطاق واسع في جميع أنحاء الدولة.

ومنذ اختياره كعضو ورئيس مجلس المُراجعة بإندونيسيا في ٢٠١٤، قدم البروفيسور أزيس عدة مُساهمات للمُجتمع الدولي، وخاصة كرئيس مجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالرقابة البيئية (WGEA) خلال الأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.

لقد فقد مُجتمع المُساءلة العالمي قائداً متميزاً عزز ثقافة أخلاقية ودعم كل من العاملين والمواطنين من أجل تحسين الشفافية والحوكمة. وسنتذكرُهُ بشكل أكبر لعمله على تعزيز المساءلة ودعم أداء مُراجعي القطاع العام.

مُبادرة تعاون الإنتوساى مع الجهات المانحة تُعين هيلين كلارك كسفيرة للنوايا الحسنة لاستقلالية الأجهزة العُليا للرقابة

قامت مُبادرة تعاون الإنتوساى مع الجهات المانحة بتعيين النائبة الفاضلة/ السيدة هيلين كلارك كسفيرة للنوايا الحسنة لاستقلالية الأجهزة العُليا للرقابة. وبصفتها قائدة عالمية عمِلت كرئيسة وزراء نيوزيلاندا لثلاث فترات وكذا لثماني سنوات كأول سيدة تتولى رئاسة برنامج الأمم المُتحدة الإنمائي وتشغل حالياً منصب رئيس مؤسسة القيادة العالمية، فقد أضافت السيدة/ كلارك خبرة واسعة وثِقل كبير إلى هذا الدور المُستحدث.

وتُشير مصادر كتقرير التقييم العالمي لمُبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI) ومؤشر البنك الدولي لاستقلالية الأجهزة العُليا للرقابة إلى تراجُع استقلالية الأجهزة العُليا للرقابة حول العالم. ومن خلال عمل السيدة/ كلارك كسفيرة للنوايا الحسنة، ستعمل على رفع مستوى الوعي بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الحاجة الماسة للأجهزة العُليا للرقابة إلى الاستقلالية لتأدية دورها بفعالية كونهم جهات المُساءلة. هذا، وستقوم كذلك بحشد الدعم للأجهزة العليا للرقابة في جهودها لنيل استقلاليتها أو الحفاظ عليها. وأن السيدة كلارك ستعمل من جانبها مع مُبادرة الإنتوساى للتنمية والتي تُساعد الأجهزة العُليا للرقابة على بناء وتعزيز قُدراتها بالإضافة إلي لجنة تعاون الإنتوساى مع الجهات المانحة والتي تُنسق الدعم الثنائي ومُتعدد الأطراف لشركاء تنمية الأجهزة العليا للرقابة.

وقد صرحت هيلين كلارك أنه "في سياق التراجع الدستوري والديمقراطي الحالي، المُصاحب للإنفاق الطارئ غير المسبوق والاضطرابات الاقتصادية أثناء جائحة - كوفيد١٩، فإنه لم يسبق وأن كانت هناك ضرورة أكثر من ذلك لأن تكون الأجهزة العُليا للرقابة قادرة على أداء مهامها دونما تدخل."، وقد أضافت أنه إذا كُنا نُريد حكومات تتميز بالشفافية ويعُتمد عليها، على النحو الذى يُطالبها مواطنوها به، فلا يُمكن تجاهُل ذلك التراجع.

وقد أضافت، "لقد قام مؤخرًا رئيس سيراليون بإيقاف المُراجع العام لسيراليون ونائبها إلى أجل غير مسمى، وذلك قبل وقت قصير جداً عن إصدار تقرير مُراجعة موثق.

وهذه ليست حالة مُنعزلة، وقد حان الوقت لأن يعي العالم حجم المشكلة."

إن تعليقات السيدة/ كلارك، بشأن أهمية استقلالية الأجهزة العُليا للرقابة يُرددها السيد/ إيد أولوو أوكر، مدير مُمارسات الحوكمة العالمية بالبنك الدولي ورئيس لجنة تعاون الإنتوساى مع الجهات المانحة، حيث قال: "من المُهم أن تتمتع الأجهزة العُليا للرقابة بالاستقلالية من أجل القيام بأعمالها بفعالية وحتي تكون لديها مُساءلة عامة سليمة في أي دولة. وأن الأجهزة العُليا للرقابة التي حقاً تتمتع بالاستقلالية يُمكنها أن تُساعد في تقليل الإهدار ومنع إساءة استخدام الأموال العامة. وبدوره، سيسهم ذلك في توجيه المُدخرات إلى البرامج المُكافحة للفقر، وهو محور تركيز مجتمع التنمية الدولية والمُهمة الأساسية لمجموعة البنك الدولي."

ويسرى تعيين السيدة/ كلارك بداية من ١ يناير ٢٠٢٢ وذلك لفترة أولية مُدتها ثلاث سنوات.

المجلس التنفيذي للإنتوساي يعقد الاجتماع الـ ٧٥

في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١، عقد الاجتماع الـ ٧٥ للمجلس التنفيذي للإنتوساي افتراضياً، وقد استضافه الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل، النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي.

وفى كلمته الافتتاحية، أثنى رئيس المجلس التنفيذي أليكسى كودرين على ابتكارات وإنجازات العديد من الأجهزة العُليا للرقابة أثناء الجائحة، بما في ذلك التقدم المحقق في أهداف الأمم المُتحدة للتنمية المُستدامة (SDGs)، والتوسع في استخدام المُراجعة الرقمية، وزيادة الانفتاح والشفافية، وتعزيز الكفاءة وتبادُل المعرفة.

وقد تضمن الاجتماع تقارير شفوية عرضها كل من رئيس المجلس التنفيذي، والنائب الأول للرئيس، والأمين العام للإنتوساى السيدة/ مارجيت كراكر، واللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI) برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لروسيا الاتحادية، ورؤساء لجان الأهداف الأربعة للإنتوساى، والجهاز الأعلى للرقابة لدولة الإمارات العربية المُتحدة، رئيس فريق الخبراء العالمي للإنتوساى (IGET).

هذا، وقدمت أيضاً المنظمات الإقليمية السبع للإنتوساي تقارير مكتوبة، وكذا لجنة تعاون الإنتوساى مع الجهات المانحة، ومبادرة الإنتوساى للتنمية (IDI)، ومجلة الإنتوساى.

واعتمد المجلس التنفيذي العديد من الإجراءات، من بينها:

- تشكيل لجنة مهام خاصة داخل اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة تُعني بمُراجعة الصحة والرعاية الاجتماعية من أجل تحسين أداء الأجهزة العُليا للرقابة في مُراجعة أنظمة الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والدعم الاجتماعي.
- استضافة الجهاز الأعلى للرقابة لروسيا الاتحادية لمؤتمر الإنتوساى العلمي والعملي الدولي الثاني في ٢٠٢٢.
- تشكيل لجنة مهام خاصة داخل لجنة السياسات والشئون المالية والإدارية (PFAC) لتحديث استراتيجية تواصل الإنتوساى وتوفير الإرشادات بشأن استخدام المواقع الإلكترونية والاسم التُجاري للإنتوساي، والتي سيرأسها كل من الأمانة العامة للإنتوساي والجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل.
- قبول الجهاز الأعلى للرقابة لأوزباكستان كعضو كامل العضوية بالإنتوساي،

والجهاز الأعلى للرقابة لجزر ماريانا الشمالية كعضو منتسب.

- تقديم الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية مصر العربية إلى الإنكوساي الرابع والعشرين كمُرشح المجلس التنفيذي لاستضافة الإنكوساي الخامس والعشرين في عام ٢٠٢٥.
- تعديل الشروط المرجعية للجنة المعايير المهنية (PSC) لإضافة الأجهزة العُليا للرقابة التي تستضيف رئيس ونائب رئيس منتدى الإنتوساى للتوجيهات والإصدارات المهنية (FIPP)، جنباً إلى جنب مع رئيس ونائب رئيس لجنة السياسات والشئون المالية والإدارية ولجنة بناء القدرات إلى اللجنة المحفزة التابعة للجنة المعايير المهنية وذلك بهدف تعزيز الحوكمة والوعي بعملية وضع المعايير.
- إنشاء جائزة تشمل مجتمع الإنتوساى كافة للتميز في بناء القدرات على شرف السيد/ كيمي ماكويتو، المُراجع العام السابق لجنوب إفريقيا، علي أن يتم تسليم الجائزة خلال المؤتمر الذي يُعقد كل ثلاث سنوات.

وقد تناول المُشاركون أيضاً خطط الطوارئ المُحتملة للإنكوساي الرابع والعشرين، والمُقرر في الوقت الراهن أن يُعقد في نوفمبر ٢٠٢٢ في مدينة ريو دي جانيرو، في ظل ظروف استمرار الجائحة. وإذا استمرت جائحة كوفيد-١٩ في تشكيل خطر على الاجتماع الحضوري، عندئذٍ يمكن تأجيل المؤتمر، أو عقد مؤتمر افتراضي قصير في الموعد المُقرر، علي أن يتم التخطيط لحدث حضوري أطول خلال عام ٢٠٢٣. وسيناقش النائب الأول للرئيس، الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل خيارات استضافة الإنكوساي، مع الأمانة العامة وباستشارة المجلس التنفيذي، علي أن يتخذ قراراً في مارس ٢٠٢٢.

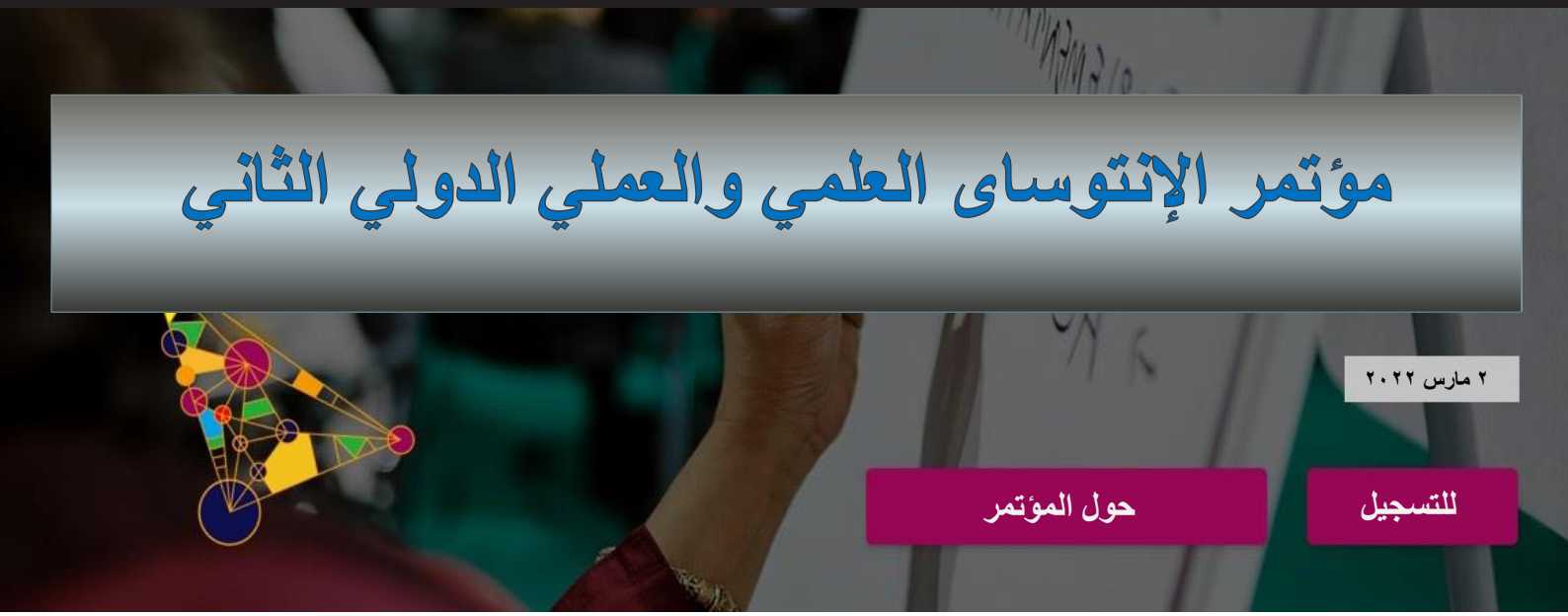

مؤتمر الإنتوساى العلمي والعملي الدولي الثاني

٢ مارس ٢٠٢٢

للتسجيل | حول المؤتمر

رئيس الإنتوساى يستضيف المؤتمر العلمي والعملي الدولي الثاني

سيتم عقد المؤتمر العلمي والعملي الدولي الثاني بنسق افتراضي في ٢ مارس ٢٠٢٢ وذلك برعاية رئيس الإنتوساى، وستُنظمه غرفة الحسابات لروسيا الاتحادية. إن هذا الحدث وعنوان "التعليم في السياق الحديث: رعاية مهني المستقبل" سيوفر فرصة فريدة لتبادل الخبرات والتجارب من خلال الطاولات المستديرة والمناقشات المفتوحة.

وستشمل الموضوعات الأخرى تعزيز الحوكمة الرشيدة: الشفافية وأخلاقيات الإدارة العامة، دور وتوجهات المنصات الرقمية في إدارة المعرفة، والاقتصاد الأخضر والحوكمة (الشركات) البيئية والاجتماعية باعتبارها البعد الرئيسي لها.

وفي أبريل ٢٠٢١، نظم رئيس الإنتوساى المؤتمر العلمي والعملي الدولي الأول عبر الإنترنت. وقد استقطب الحدث الذي استمر لمدة يومين أكثر من ٧٠٠ عضو من ١٠٢ جهاز أعلى للرقابة، إلي جانب ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وجوجل، وسبيربنك، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات. هذا، وقد ناقش المشاركون أفضل الممارسات ومجالات المراجعة المحددة ودور الأجهزة العليا للرقابة والمجتمع المدني في تطوير الحوكمة العالمية بالإضافة إلي النهج الحديثة لتنمية القدرات المهنية التي تستفيد من التقنيات الرقمية.

وسوف تُعقد الجلسة العامة للمؤتمر القادم باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والبرتغالية والروسية والإسبانية وستدار الطاولات المستديرة باللغتين الإنجليزية والروسية.

إن جميع أعضاء مجتمع المساءلة الدولي مُرحب بهم للمُشاركة. ويمكنكم التسجيل والحصول علي المعلومات الإضافية هنا. (لم يتم عقد المؤتمر)

برنامج مِنح الإنتوساى يُساعد أكثر من ٥٠ جهازاً أعلي للرقابة أثناء الجائحة

في تعبير ضخم عن الدعم، وفرت الإنتوساى للأجهزة العليا للرقابة التمويل للمُساعدة في استمرارية عملياتها خلال الجائحة. وبرئاسة كل من الدكتور/ حسام العنقري، المُراجع العام للمملكة العربية السعودية، والسيد/ جين دودارو، المُراقب العام بالولايات المُتحدة الأمريكية، قامت منحة "استمرارية الجهاز الأعلى للرقابة أثناء كوفيد-١٩" بتمويل شراء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT)، مثل أجهزة الحاسب الآلي المحمولة والاتصال بالإنترنت، وكذلك مُعدات الحماية الشخصية، وذلك تلبيةً للاحتياجات التي سببتها الجائحة.

فقد عمل الديوان العام للمُحاسبة بالمملكة العربية السعودية ومكتب المُساءلة الحكومية الأمريكي بشكل وثيق مع مُبادرة الإنتوساى للتنمية والأمانة العامة للإنتوساي لتنفيذ هذا البرنامج.

وفي هذا الجهد الفريد، أتاحت الإنتوساى إجمالي مبلغ ٧٠٠ ألف يورو، بدايةً من أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى نوفمبر ٢٠٢١. وكان كل جهاز أعلي للرقابة يتم اختياره مؤهلاً للحصول علي مبلغ ٢٠ ألف يورو كحد أقصى. وخلال مُدة البرنـــامج، قامت الإنتوساى بمـــنح ٥٢ جهازاً أعلى للرقابة، أو أكثر من رُبع أعضاء الإنتوساى، إجمالي نحو ٦٠٠ ألف يورو. وتُمثل تلك الأجهزة العُليا للرقابة الأقاليم السبع للإنتوساي.

لقى برنامج الإنتوساى لمِنح الاستمرارية ردود فعل إيجابية من المجتمع، كما أثر تأثيراً كبيراً على عدد من الأجهزة العُليا للرقابة وذلك كما أوضحت الأجهزة العُليا للرقابة لنيكاراغوا ومدغشقر، حيث يتم أدناه تناول كيفية استخدامهما لتلك لأموال.

وصرح السيد/ مارك كينان، مدير البرنامج بفريق العلاقات الدولية لمكتب المُساءلة الحكومية الأمريكي والشريك الرئيس في تأسيس البرنامج وتشغيله، "لقد كان رائعاً أن أكون جزءاً من هذا البرنامج الفريد للمِنح وقد كانت تجربة مُجزية للغاية أن نُدرك أنه قد تم توفير موارد ملموسة لمُساعدة العديد من زملائنا في الأجهزة العُليا للرقابة أثناء الجائحة."

كما أنشأ أيضاً الديوان العام للمُحاسبة بالمملكة العربية السعودية والأمانة العامة للمُنظمة الأسيوية للأجهزة العُليا للرقابة (الأسوساي) برامج مِنح مُنفصلة لكنها مُتشابهة في مدي نجاحها لأعضاء الأسوساي. وقد أتاح الديوان العام للمُحاسبة مبلغ ٢ مليون دولار أمريكي وكذا قدّم مِنحاً لعدد ١٤ جهاز أعلى للرقابة، كما أتاحت الأمانة العامة للأسوساي من خلال برنامجها مبلغ ٢٠٠ ألف دولار أمريكي.

الجهاز الأعلى للرقابة لنيكاراغوا يتجه إلى العمل عن بُعد

أثناء الجائحة، وافق الجهاز الأعلى للرقابة لنيكاراغوا على خطة طوارئ

موظفو الجهاز الأعلى للرقابة لنيكاراغوا يستخدمون المعدات التي تم شراؤها من خلال مِنحة الإنتوساى للاستمرارية.

موظفو الجهاز الأعلى للرقابة بمدغشقر يستخدمون المُعدات التي تم شراؤها من خلال منحة الإنتوساى للاستمرارية.

والتي أثرت كثيراً على كيفية عمله، بما في ذلك التحول من الاجتماعات الحضورية إلى المُقابلات والاجتماعات والرقابة عن بُعد. وبالرغم من ذلك، فقد احتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى قدرة تكنولوجية إضافية لأداء تلك الأعمال بفعالية، وللالتزام الكامل بتفويضه من أجل توفير التدريب علي الرقابة الداخلية والإدارة الحكومية للموظفين العموميين بالدولة.

وقد أفاد الجهاز الأعلى للرقابة لنيكاراغوا أن التمويل من برنامج مِنح الإنتوساى قد ساعده على تعزيز بنيته التحتية التكنولوجية من أجل الاستمرار في أداء عملياته. وتحديداً، قام الجهاز الأعلى للرقابة لنيكاراغوا بشراء نقاط وصول لاسلكية لتيسير التواصل من أي مكان داخل الجهاز مع إتاحة المزيد من التباعُد الشخصي. اشتري أيضاً الجهاز الأعلى للرقابة جهاز حاسب آلي وشاشات ومُعدات سمعية وبصرية أخرى مثل مُكبرات الصوت وكاميرات الفيديو والميكروفونات، والتي استخدمها لعقد الفيديو كونفرانس والويبينارات والاجتماعات الافتراضية.

وأعربت د./ ماريا خوسيه جارسيا؛ رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لنيكاراغوا، عن شكرها للإنتوساي على "تعزيز تلك المُبادرات من أجل دعم الأجهزة العُليا للرقابة التي كان لديها قيوداً تكنولوجية ومالية تُعيقها عن مواصلة عملها أثناء الجائحة".

يضمن الجهاز الأعلى للرقابة لمدغشقر مرونة العمليات

في طلبها للمِنحة، صرحت محكمة الحسابات في مدغشقر أن الجائحة قد عطلت بشكل كبير أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة، حيث فَرضت قيود السفر وظروف التباعد الاجتماعي الإجباري تحديات كبيرة أمام قُدرته على إجراء عمليات المُراجعة. وأدرك الجهاز الأعلى للرقابة لمدغشقر أن بعض التغيُرات الناتجة عن الجائحة سيكون لها تأثير مُستمر على ثقافة العمل، وأنه بحاجة إلى مُراجعة استراتيجيته لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات - بما في ذلك تطبيقات البرامج الإلكترونية وشبكات البيانات وأجهزة المُستخدم والتأمين والدعم - لضمان مُرونة العمليات.

وبفضل هذه المِنحة، تمكن الجهاز الأعلى للرقابة لمدغشقر من الحصول على ماسحات ضوئية وكاميرا وأجهزة حاسب آلي محمولة ومُعدات الفيديو كونفرانس. وقد أبلغ الجهاز الأعلى للرقابة أن التمويل سيساعده على تحقيق التقدُم نحو الوفاء بخطته الاستراتيجية من خلال دعم عمليات المُراجعة والأنشطة القضائية والإدارة الداخلية.

هذا، وقد صرح السيد/ جان دي ديو راكوتوندراميهامينا؛ رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لمدغشقر، "من الضروري الانتقال إلى طرق عمل جديدة - العمل عن بعد، والاجتماعات الافتراضية، أو الويبينارات. وقد مكنت مِنحة الإنتوساى الجهاز الأعلى للرقابة أن يُصبح أكثر مرونة من خلال الاستثمار في مُعدات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات."

وأعربت الإنتوساى عن تقديرها لإتاحة فُرصة التعاون الناجح مع الأجهزة العُليا للرقابة بشكل فردى وستستمر في البحث عن فُرص لمُساعدة المُجتمع العالمي للأجهزة العُليا للرقابة.

من أجل الاتصال

كيف تستطيع الأجهزة العُليا للرقابة تحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيات الحالية في ظل الخدمة المحدودة للإنترنت بها

مُخطط معلومات بياني جديد من مسار عمل المُراجعة في سياقات مُعقدة وصعبة التابع للإنتوساي يعرض مرونة وإبداع الجهاز الأعلى للرقابة

عندما تفشت الجائحة، استطاعت بعض الأجهزة العُليا للرقابة الاستمرار في العمل بفعّالية وذلك لأنّ البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الخاصة بتلك الأجهزة قد مكّنت المُراجعين من إرسال الرسائل وعقد الاجتماعات الافتراضية والوصول إلى المُستندات من محال إقاماتهم. ومع ذلك، فإنّ الأجهزة العُليا للرقابة التي ليس لديها شبكات إنترنت أو شبكات تكنولوجيا اتصالات ومعلومات يُمكن الاعتماد عليها قد واجهت صعوبة أكبر في الحفاظ على استمرارية عملياتها، خاصةً إذا كان الموظفون غير قادرين على السفر إلى مكاتبهم الرئيسة أو إلى الجهات محل المُراجعة أثناء الإغلاق الكامل.

ومع ذلك، غالبًا ما أظهرت الأجهزة العُليا للرقابة في أصعب الظروف قدراً كبيراً من الإبداع والقُدرة على الصمود أثناء الجائحة. هذا، وقد اتجه مسار عمل لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي بشأن المُراجعة في سياقات مُعقدة وصعبة إلى الحصول على بعض من هذا الثراء في مخططها البياني الجديد حول الاتصال. إنّ الوثيقة ليست كتيباً إرشادياً كلاسيكياً، ولكنها تُعتبر بمثابة مُلخص وافٍ للأفكار المُستقاة من المُمارسين والتي تهدف إلى مساعدة الأجهزة العُليا للرقابة على التفكير على نطاق أوسع حول خياراتهم لتحسين عملية الاتصال.
ويسعى المُلخص إلى تذكير الأجهزة العُليا للرقابة بأهمية الاتصال، ومُساعدتها على تقييم مكانها الحالي كمؤسسة، وتشجيعها على اكتشاف العـديد من الأدوات والخيارات التي يُمكن أن تساعدهم في التغلب على التحديات التي يواجهونها. وفي حين أن تنفيذ العديد من الحلول المُقترحة يتطلب مُساعدة من متخصص في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، يجب أن يسمح مُخطط المعلومات البياني لغير المُتخصصين بفهم الأسئلة التي يجب طرحها بشكل أفضل، على سبيل المثال:

- هل لدى الجهاز الأعلى للرقابة استراتيجية وخطّة واضحة ومُحددة التكاليف لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ؟
- هل لدى الجهاز الأعلى للرقابة السياسات والضوابط اللازمة؟
- هل حدد الجهاز الأعلى للرقابة المُعدات والبرمجيات التي يحتاجها؟
- هل حدد الجهاز الأعلى للرقابة مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي يحتاجها؟

وفي نهاية الوثيقة، يُمكن للقُرّاء الحصول على مجموعة مُختارة من دراسات الحالة لبعض المسارات التي اتبعتها الأجهزة العُليا للرقابة العاملة في سياقات مُعقدة وصعبة. ويأمل مسار عمل المُراجعة في سياقات مُعقدة وصعبة أن يقوم مُخطط المعلومات البياني بتشجيع الآخرين على توثيق رحلاتهم ومُشاركتها. ويتضمن أيضاً مُخطط المعلومات البياني على نصائح عملية حول كيفية التحضير لندوات فعّالة عبر الإنترنت وإدارتها، وذلك اعتماداً على تجربة مسار عمل المُراجعة في سياقات مُعقدة وصعبة.

ومع مرور الوقت، فإنّ التغطية المُتطورة للأقمار الصناعية ستجعل المُعوقات الحالية أمام عملية الاتصال أقلّ إشكالية، ولكن في هذه الأثناء، فإنّه من المأمول أن تقوم النصائح الواردة بشأن عملية الاتصال بجعل الاتصالات داخل الأجهزة العُليا للرقابة، وكذلك بين تلك الأجهزة الرقابية والجهات محل المُراجعة، أسهل قليلاً.

تُقدّم ندوة مُراجعة النظير معلومات قيّمة و رؤى

بقلم: السيد/ فلاديمير ماتوس، مُدير العلاقات الدولية، الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية سلوفاكيا

نظم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية سلوفاكيا، رئيس اللجنة الفرعية للجنة بناء القُدرات التابعة للإنتوساي حول مُراجعات النظير، ندوة افتراضية حول "الاستعداد لمُراجعة النظير" في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١. وقد شارك تسعة مُتحدثين من سبعة أجهزة عُليا للرقابة ومحكمة المُراجعين الأوروبية برؤاهم حول إجراءات مُراجعة النظير، بالإضافة إلى التجارب الملموسة الحديثة من مُراجعات النظير لبعض الأجهزة العُليا للرقابة التي وقع عليها الاختيار.

ووفقاً لأفضل المُمارسات، فإنّ مُجتمع الإنتوساى يُطّبق أداة مُراجعة النظير من أجل التطوير المُستمر لعمليات أعضاء الأجهزة العُليا للرقابة. ومن خلال التقييمات المهنية المُستقلة من قِبَل فِرَق ذات خبرة من المؤسسات النظيرة، فإنّ الأجهزة العُليا للرقابة تكتسب رؤى ذات قيمة تُساعدها على تكييف عملياتها من أجل مواكبة معايير أعلى وتحقيق أفضل النتائج. وخلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٠، خضع عدد (١٨) جهاز أعلى للرقابة لمُراجعة النظير، حيث فحص العديد منها كيفية تعامل الأجهزة العُليا للرقابة مع جائحة كوفيد - ١٩. وقد أظهرت مُراجعات النظير أن العمل عن بُعد والبيئة الافتراضية هي بمثابة بديل فعّال ومُناسب للتفاعلات الشخصية وسفر المُراجعين. ومن بين فوائد المُراجعة عبر الإنترنت التوفير الكبير في التكاليف، والقُدرة على إشراك المزيد من المُراجعين في المهام، وكذا زيادة المرونة في تنظيم الاجتماعات والمُقابلات بالإضافة إلى مُراجعة وترجمة المواد المطلوبة.

وقد أثارت الندوة مُناقشة ثريّة بين المُشاركين حول تحديات التشغيل. كما عززت فهمهم لمُراجعة النظير كعملية طويلة الأجل ومُستمرة تشمل العديد من أصحاب المصالح والتحليلات، وتتطلب التزاماً تنظيمياً وإدارة قوية للمشروع. وتُعتبر عناصر مُراجعة النظير - بما في ذلك التعاون بين النظراء، وإعداد التقارير، والتبني النهائي للتوصيات - ذات فائدة مُتبادلة لكل من الأجهزة العُليا للرقابة التي تقوم بعملية المُراجعة وكذلك تلك الخاضعة للمُراجعة.
وقد افتتح الندوة رسمياً السيد/ لوبومير أندراسي، نائب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية سلوفاكيا، والذي أكـد علـى

التزام الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية سلوفاكيا، باعتباره رئيساً للجنة الفرعية، لتشجيع مُشاركة الأجهزة العُليا للرقابة في مُراجعة النظير وتسهيل تبادل المعرفة والخبرات.

وفي كلمتها الرئيسة، أكدت السيدة/ تساكاني مالوليك، رئيس لجنة بناء القُدرات والمُراجع العام لجنوب إفريقيا، على دور مُراجعة النظير في بناء قُدرات الأجهزة العُليا للرقابة وكذا مُساعدة تلك الأجهزة على إجراء عمليات المُراجعة بامتياز. وقد سلطت الضوء على أهمية البحث عن أوجه التعاون في تطبيق الأساليب والمبادئ الموضحة في الدليل الإرشادي رقم ١٩٠٠ – الخطوط التوجيهية لمُراجعة النظير وفي إطار قياس أداء الأجهزة العُليا للرقابة، والتي قد تزيد من قيمة وتأثير مُراجعة النظير.

وقد شارك مُقدمو الندوة برؤى قيّمة للأجهزة العُليا للرقابة التي تعتزم الخضوع لمُراجعة النظير، بما في ذلك بعض عوامل النجاح الرئيسية وهي: التحديد الواضح لهدف وموضوع مُراجعة النظير، واختيار الأشخاص الذين يرغبون في المُشاركة في عملية المُراجعة بعناية، والتواصل في الوقت المناسب.

وقد ركز العديد من المُقدمين على تجربتين حديثتين لمُراجعة النظير – من الأجهزة العُليا للرقابة لكلٍ من سلوفاكيا و رومانيا والتي تم إجراؤهما عن بُعد بسبب الجائحة.

وتودّ اللجنة الفرعية المعنية بمُراجعات النظير أن تُعبّر عن خالص شُكرها لجميع المُقدمين والمُشاركين لإنجاح هذا الحدث. إنّ جدول أعمال الندوة وكافة العروض التقديمية مُتاحة على الموقع الإلكتروني للجنة بناء القُدرات وستجدون تسجيل الحدث هنا. وفي العام المُقبل، فإنّ اللجنة الفرعية تُخطط لقياس مدى اهتمام الأجهزة العُليا للرقابة بالتدريب على التخطيط والخضوع لمُراجعة النظير.

وكما ذُكِرَ خلال الندوة، تدعو اللجنة الفرعية الزملاء المُهتمين بقضايا مُحددة ومتعلقة بمُراجعة النظير، أو مَنْ هُم بحاجة إلى المُساعدة في تفسير الخطوط التوجيهية رقم ١٩٠٠ أو أية مواد أخرى، إلى إرسال أسئلتهم إلى peerreview @ nku.gov.sk. وستقوم اللجنة الفرعية بنشر الإجابات في قسم الأسئلة والأجوبة الذي سيتم إنشاؤه على الموقع الإلكتروني للجنة تنمية القُدرات.

تزايد عمليات مُراجعات البيئة والمناخ

الاستبيان العاشر لمجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالرقابة البيئية حول المُراجعات البيئية

بقلم: السيدة/ فيفي نيمنما، الأمين العام، مجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالرقابة البيئية

تنشر مجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالرقابة البيئية كل ثلاثة أعوام استبياناً حول الوضع الراهن للمُراجعة البيئية على مستوى العالم. ويُقدّم الاستبيان نظرة عامة حول كلٍّ من عمليات المُراجعة التي قامت بإجرائها الأجهزة العُليا للرقابة وكذلك تلك التي تخطط للقيام بها، والموارد التي خصصتها الأجهزة العُليا للرقابة للعمل، والموضوعات التي تم اختيارها، والطرق التي اتبعتها وتواصلت من خلالها بشأن عمليات المُراجعة، والمُعوقات الرئيسية لعملها.

إنّ الاستبيان العاشر لمجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالرقابة البيئية، والذي قام باستيفائه عدد (٧١) جهاز أعلى للرقابة، يشير إلى الزيادة المُستمرة في كلٍ من حجم عمليات المُراجعة البيئية وعدد المُراجعين العاملين عليها، وخاصةً بين المُشاركين من المُنظمة الأفريقية للأجهزة العُليا للرقابة (الأفروساي) والمُنظمة الإقليمية في منطقة المحيط الهادي للأجهزة العُليا للرقابة. وفي أغلب الأحيان، قام المُشاركون في الاستبيان بإجراء عمليات المُراجعة البيئية في سياق عمليات الرقابة على الأداء، وقد أقرّ معظمهم بأنّ مُراجعي الشئون البيئية لديهم يتمتعون بخبرة في مجال رقابة الأداء.

تحظى موضوعات المناخ وأهداف التنمية المُستدامة باهتمام متزايد

بينما كان موضوع المُراجعة الأكثر شيوعاً خلال الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠ هو حماية الطبيعة، إلا أنه خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٣ صعد موضوع التكيّف مع تغيّر المناخ إلى المرتبة الأولى. إنّ حقيقة عدم وصول موضوع التكيّف مع تغيّر المناخ إلى قائمة الموضوعات العشرة الأولى في الاستبيان السابق قد يكون مُؤشراً على أن الأجهزة العُليا للرقابة أصبحت أكثر انتباهاً لهذه المُشكلة.

أهم ١٠ موضوعات للمُراجعة خلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٣	عدد الأجهزة العُليا للرقابة
التكيّف مع تغيّر المناخ	٢٨
المناطق المحميّة والمُتنزهات الطبيعية	٢٤
الغابات والموارد الخشبية	٢٣
مياه الشرب: الجودة والإمداد	٢٣
الزراعة	٢١
الحدّ من آثار تغيّر المناخ	٢١
النفايات المحلية، الصلبة وغير الخَطِرة	١٩
النفايات المحلية الخَطِرة	١٩
الضرائب، المصاريف، الرسوم، الجبايات، وأنظمة الإيداع والاسترداد البيئية	١٩
الاقتصاد الدائري	١٩

في حين أن أغلبية الأجهزة العُليا للرقابة المُشاركة في الاستبيان لم تقم بمُراجعة الاتفاقيات البيئية مُتعددة الأطراف، إلا أنّ هناك اهتماماً مُتزايداً في هذا المجال، لاسيّما في مُراجعة اتفاقية باريس بشأن المناخ، يليها أجندة الأُمم المُتحدة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المُستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثّرت أجندة ٢٠٣٠ على المُراجعة بعدّة طُرق، حيث تستخدم أكثر من نصف الأجهزة العُليا للرقابة أهداف التنمية المُستدامة لاختيار موضوعات المُراجعة

واعتبارها معاييراً للمُراجعة. وأنّ نسبة ٦ % فقط من المُشاركين قد أقرّوا بأنّ أجندة ٢٠٣٠ لم تؤثر على عمليات المُراجعة الخاصة بهم على الإطلاق.

ومن بين أهداف التنمية المُستدامة التي يتم التركيز عليها بيئياً، كان الهدف رقم (٦) حول - ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما المُستدامة – هو الهدف الأكثر مُراجعة خلال الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠. وخلال الفترة من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٣، سيكون الهدف رقم (١٣) حول (اتخاذ إجراءات عاجلة لمُكافحة تغيّر المناخ وآثاره) هو الموضوع الأكثر شيوعاً. وعلى الصعيد الإقليمي، فقد أولت الأجهزة العُليا للرقابة في الدول التي تقع جنوب العالم اهتماماً أكبر بأهداف التنمية المُستدامة مُقارنةً بالأجهزة العُليا للرقابة في الدول التي تقع شمال العالم.

القضايا المُتعلّقة بالبيانات هي أكبر المُعوقات

لقد تبيّن من الاستبيان أنّ أكثر المُعوقات شيوعاً والتي تواجه المُراجعة البيئية هي تلك التي تتعلق بالبيانات - سواء الافتقار إلى البيانات في المقام الأول، أو صعوبة الوصول إلى بيانات يُمكن الاعتماد عليها. وقد اعتبرت الأجهزة العُليا للرقابة أن قضايا البيانات هي العقبات الأكبر من غيرها من القضايا الأخرى، مثل قضية نقص الخبرة.

ما هو هدف التنمية المُستدامة المُتعلق بالشئون البيئية والذي قامت الأجهزة العُليا للرقابة بمُراجعته وكذا الذي تُخطط لمُراجعته

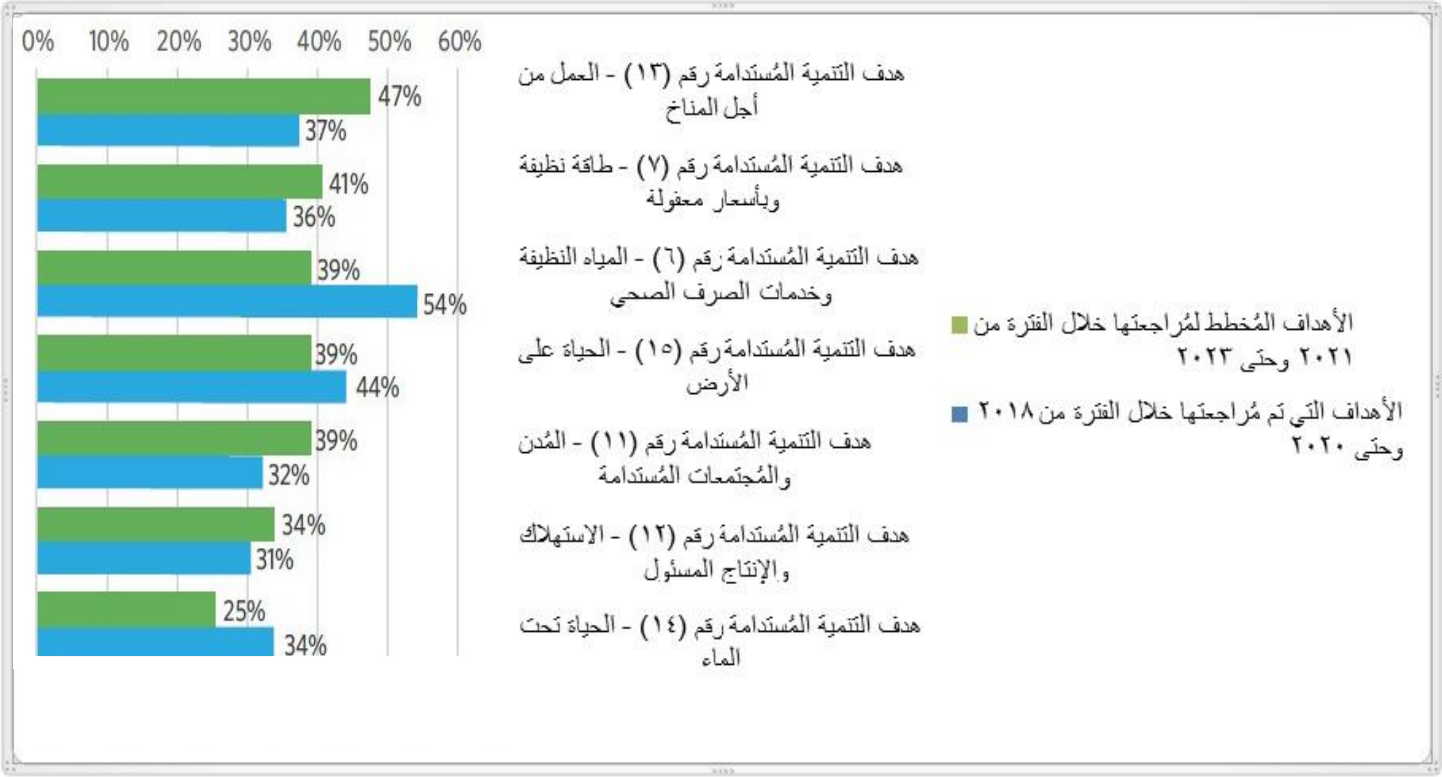

العمل المكتبي حل محل الزيارات الميدانية

ويوفر هذا التقرير أيضاً رؤى حول الطرق التي أثّرت من خلالها الجائحة في كيفية إجراء الأجهزة العُليا للرقابة لعمليات المُراجعة البيئية. وبينما تُعدّ قُدرة العديد من الأجهزة العُليا للرقابة على مُواصلة عملها عن بُعد سبباً للاحتفاء، إلا أن هناك أيضاً مخاوف جديّة بشأن جودة عمليات المُراجعة التي يتم إجراؤها دون زيارات أو مُلاحظات ميدانية. إنّ الرسالة الصادرة عن مُجتمع المُراجعة البيئية واضحة وهي: أنه لا يُمكن استبدال المُلاحظات الملموسة بالعمل المكتبي وحده.

وبالنسبة للمُستقبل، فإنّ الأجهزة العُليا للرقابة تتوقع قيام المزيد من الأنشطة التي تُركّز على أهداف التنمية المُستدامة، وزيادة التدريب على المُراجعات والقضايا البيئية، وكذا زيادة تبادل المعرفة مع الأجهزة العُليا للرقابة الأخرى.

الاستبيان والرسوم البيانية متاحة على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية.

التقييم العالمي يُظهر تقدماً بطيئاً خلال الظروف الصعبة

بقلم: السيدة/ كاميلا فريدريكسين، مُدير وحدة المؤسسات العالمية بمُبادرة الإنتوساى للتنمية

تقرير التقييم العالمي للأجهزة العُليا للرقابة لعام ٢٠٢٠

في سبتمبر ٢٠٢١، أصدرت مُبادرة الإنتوساى للتنمية تقرير التقييم العالمي للأجهزة العُليا للرقابة لعام ٢٠٢٠، وهو يُعدّ التحليل الرابع للبيانات والذي يتم إعداده كل ثلاث سنوات من خلال الاستبيان العالمي للإنتوساي حول أداء وقدرات الأجهزة العُليا للرقابة. ويتزامن هذا التقرير، الذي يُغطي الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، مع الذكرى السنوية العاشرة للتقييم العالمي، والذي كان مصدراً مُهمّاً للمعلومات للإنتوساي وللجهات المانحة حول احتياجات الأجهزة العُليا للرقابة.

وتعمل العديد من الأجهزة العُليا للرقابة في بيئات صعبة حيث تخضع آليات المُحاسبة للضغوط. وعلى الرغم من تلك التحدّيات، فإنّ التقييم العالمي هذا العام، والذي شارك فيه عدد (١٧٨) جهاز أعلى للرقابة، يرسم صورة لمُجتمع الأجهزة العُليا للرقابة الذي يتحسن فيه الأداء والقدرات بشكل بطئ. وهذا المقال يُلخص بعض الرسائل الرئيسية لهذا التقرير.

مُمارسات التوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة تقتضي توافر موارد ونُظم جودة قوية

في مُقابل التراجع على المستوى الديمقراطي وكذا ارتفاع مستويات الفساد، فإنّ الأجهزة العُليا للرقابة تقطع أشواطاً كبيرة نحو تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة. و يبدو أنّ هذه الجهود تؤدي إلى فهم أفضل لما يستلزمه بالفعل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة، مُتضمنة ما يجب أن تعنيه استقلالية الأجهزة العُليا للرقابة عند المُمارسة العملية.

إنّ تبني المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة قد ازداد مُنذ عام ٢٠١٧، فقد أفادت نسبة ٨٦ % من تقارير الأجهزة العُليا للرقابة أنها قامت بتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة خلال إجراء عمليات مُراجعتها الرئيسة. وقد قام ما يَقرُب من نصف المشاركين بالاستبيان بتبني تلك المعايير بشكل مباشر، بينما تبنى النصف الآخر المعايير المحلية والتي ترتكز على أو تتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة.

هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحث من أجل فهم سياق هذه الاستجابات بشكل كامل. إنّ الأجهزة العُليا للرقابة تتبنى المعايير الدولية مُباشرةً فإنها قد تقوم بذلك نظراً لأن دولها لا تملك معايير مُراجعة وطنية.

أمّا بالنسبة للنصف الآخر، فقد يختلف مدى توافق المعايير الوطنية مع جميع مواد المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة.

ومع ذلك، فإنّ تبني المعايير ليس سوى الخطوة الأولى، بالإضافة إلى أنّ التقييم العالمي يُشير إلى أنه بالنسبة للعديد من الأجهزة العُليا للرقابة، فإنّ مُمارسات المُراجعة المُتعلقة بالتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة لا تزال بعيدة. وبينما أفادت نسبة ٦٨ % من تقارير الأجهزة العُليا للرقابة أنها تلتزم إلى حدٍ كبير بالمعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة، فإنّ تحليل عينة تتكون من ٤٢ تقييماً خاصاً بإطار قياس أداء الأجهزة العُليا للرقابة قد أفاد أن هذا يشمل جودة أدلّة المُراجعة فقط وليس مُمارسات المُراجعة ذاتها.

وفي الاستبيان العالمي، أقرّت نسبة ٤٤ % من الأجهزة العُليا للرقابة بأنّ السبب الرئيسي لعدم التزامها بالمعايير الدولية للأجهزة العُليا للرقابة هو الافتقار إلى الموارد ومحدودية القُدرات. إنّ العامل الآخر يتمثل في عدم وجود نظام مُناسب لإدارة الجودة يعمل على توجيه عمليات المُراجعة ومُعالجة نقاط الضعف في الجودة بصورة منهجية. ولم يكن لدى نسبة ٢٥ % من عدد الأجهزة العُليا للرقابة أياً من السمات التي تُشكّل نظاماً قوياً لإدارة الجودة. وبأخذ تلك التحدّيات في الاعتبار، فإنّه من المُحفز أن جميع الأجهزة العُليا للرقابة تقريباً كانت تخطط لبناء قُدراتها في المجالات الرئيسية مثل تخطيط وتنفيذ وإعداد تقارير عمليات المُراجعة.

التهديدات التي تواجه استقلالية الأجهزة العُليا للرقابة لازالت تُشكل تحدياً

يُظهر التقرير بوضوح أن التهديدات التي تواجه استقلالية الأجهزة العُليا للرقابة لازالت تُشكل تحدياً خطيراً، مع انخفاض النتائج الخاصة بسبعة من المبادئ الثمانية لإعلان المكسيك. وقد حدّت التدخُلات الخارجية غير المُرحب بها من قُدرة الأجهزة العُليا للرقابة على تنفيذ مهامها وشكّلت مخاطر جسيمة على الشفافية والمُحاسبة. هذا، وقد أعرب ما يَقرُب من نسبة ٥٠ % من عدد الأجهزة العُليا للرقابة عن اهتمامهم بتعزيز الإطار القانوني لعملهم واستقلاليتهم.

ووفقاً لما توصلت إليه الاستبيانات العالمية السابقة، فإنّ الاستقلال المالي والتشغيلي لا زالا يُمثّلان أكثر أوجه الاستقلال تحدياً. وقد أقرّت نسبة ٤٠ % من الأجهزة العُليا للرقابة أنها تعرضت لتدخل كبير لدى تنفيذ موازنتها. وبينما أفادت بشكل كبير الأجهزة العُليا للرقابة أنّها تتمتع بدرجة مُعينة من الاستقلالية عند إجراء العمليات اليومية، إلا أنّ نسبة ٦٣ % منها فقط هي التي تتحكم كُلّيّةً في تعيين موظفيها، ونحو ٧٠ % أقرّت بوجود قصور في الموظفين سواء من ناحية العدد أو الكفاءة.

كما شهدت الأجهزة العُليا للرقابة تدخُلاً مُباشراً من السلطة التنفيذية عند إجراء عمليات مُراجعتها. وكانت النتيجة الأكثر إثارةً للدهشة هي أنّ نسبة ٤٤ % فقط من الأجهزة العُليا للرقابة كان لديها القُدرة على الوصول للمعلومات الخاصة بعمليات مُراجعتها بشكل كامل وفي التوقيت المُناسب، مما يُمثّل انخفاضاً بنسبة ٢٦ % عن عام ٢٠١٧.

وتُشير البيانات أيضاً إلى أنّ عملية اختيار برامج المُراجعة – وهي المساحة التي مارست فيها مُعظم الأجهزة العُليا للرقابة مزيداً من الحُرية – ترتبط

بمستويات الديمقراطية. هذا، وقد شهدت الأجهزة العُليا للرقابة في الدول التي تتمتع بقدر أقل من الديمقراطية تدخلاً أكبر عند اتخاذها قرار بشأن برامج مُراجعتها السنوية. إنّ الإبلاغ عن النتائج كان أيضاً يُمثّل تحدياً، حيث لم تقم نسبة ١٢ % من الأجهزة العُليا للرقابة بنشر أيّة تقارير على الإطلاق.

الحاجة إلى المزيد من الشفافية والتواصل الاستراتيجي

في حين أن تعزيز استقلالية الأجهزة العُليا للرقابة يُعدّ أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للرقابة على الإنفاق العام، فإنّ التقرير يقترح خطوات أخرى مُهمة يُمكن للأجهزة العُليا للرقابة اتباعها لتطوير الشفافية والمُساءلة ودعم تأثيرها.

ويوضح التقرير أن الأجهزة العُليا للرقابة يُمكن أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بعملياتها. وفي حين كان لدى مُعظم الأجهزة العُليا للرقابة خططاً استراتيجية، إلا أنّ نسبة ٥٧ % فقط هي التي أبلغت بمدى تحقيقها لأهدافها. ومن بين نسبة ٧٢ % من الأجهزة العُليا للرقابة التي أصدرت بيانات مالية، قدّمت نسبة ٧٣ % فقط تلك البيانات إلى المُراجع الخارجي، بينما قام عدد أقل بالإبلاغ علناً عن نتائج المُراجعة. وبالمثل، في حين قام العديد من الأجهزة العُليا للرقابة بإجراء تقييمات بواسطة إطار قياس أداء الأجهزة العُليا للرقابة، إلا أنّ قلّة قليلة جداً من تلك الأجهزة قد شاركت نقاط قوتها وتحدياتها علناً.

إنّ المؤشر الرئيس لتأثير الأجهزة العُليا للرقابة هو مدى تنفيذ الجهات الخاضعة للرقابة لتوصيات تلك الأجهزة. وقد أفادت الأجهزة العُليا للرقابة بتقاريرها أنه خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ تم فقط تنفيذ نصف توصياتها. ويُظهر التقييم العالمي انخفاضاً حاداً في النسبة المئوية للأجهزة العُليا للرقابة التي لديها نظام داخلي لمُتابعة التوصيات، والذي كان من المُمكن أن يُسهم في تقليل تأثير عملية المُراجعة.

وقد أبلغت الأجهزة العُليا للرقابة أنّ عدم وجود استجابة من السُلطة التنفيذية وكذا غياب المُتابعة من السلطة التشريعية كانت تمثل أكبر العقبات أمام تحقيق تأثير لعملية المُراجعة، وهي نتيجة مدعومة ببيانات مُؤشر الموازنة المفتوحة. ومع ذلك، فقد صرّح أقل من نصف الأجهزة العُليا للرقابة أنها أشركت السُلطتين التنفيذية والتشريعية لدى مُتابعة تنفيذ توصيات المُراجعة. وقد تواصل العديد من الأجهزة العُليا للرقابة بشكل مُنتظم مع أصحاب المصالح، ولكن بطريقة لم تكن دائماً استراتيجية.

وبينما يجب أن تكون الأجهزة العُليا للرقابة على دراية بالتحالفات التي يُمكن أن تؤثر على مفهوم موضوعيتها، إلا أنّها يُمكن أن تستفيد بقدر أكبر من أصحاب المصالح التنفيذيين والتشريعيين وذلك من أجل مُساعدة الحكومات على فهم كيفية استخدام نتائج المُراجعة بشكل أوسع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ بعض القضايا تتسم بطبيعة أكثر منهجية ومن ثَمّ تحتاج إلى التواصل معها على مستوى أعلى وليس فقط مع الجهات الخاضعة للمُراجعة. وتكرر نتائج الاستبيان التأكيد على أهمية

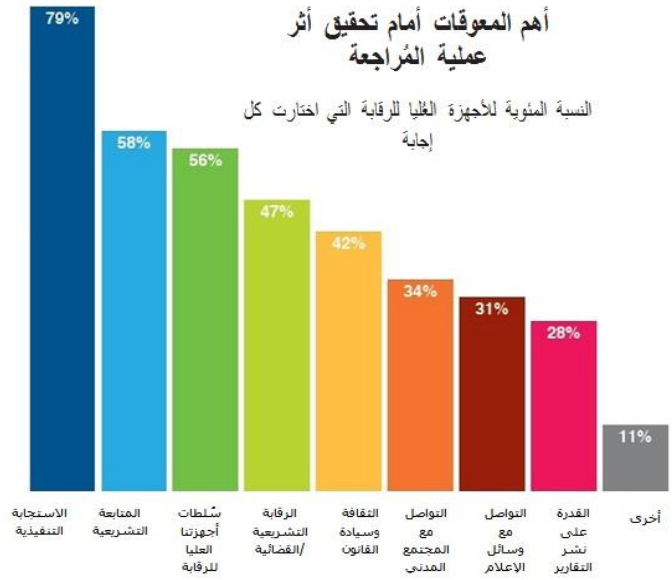

تناول عمليات المُراجعة بشكل شامل مع التركيز على التواصل الاستراتيجي مع أصحاب المصالح الرئيسيين.

تقديم هيئات الإنتوساى والأجهزة العُليا للرقابة دعماً هاماً

يؤكد التقرير على أهمية الدور الذي تلعبه هيئات الإنتوساى الإقليمية باعتبارها في الصفوف الأمامية لموفري الخطوط التوجيهية والأدوات والدعم للأجهزة العُليا للرقابة. وتُشير نتائج الاستبيان إلى أن تلك المُنظمات - بفهمها الفريد للسياق الإقليمي – قد استجابت لاحتياجات الأجهزة العُليا للرقابة وأعدّت مُبادراتها من خلال مُدخلات الأعضاء. فلقد دعّموا وبقوة قُدرات المُراجعة، كما أن لديهم القُدرة على تقديم المزيد لمُساعدة الأجهزة العُليا للرقابة على تعزيز المجالات الأخرى أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاستبيان العالمي قد وجد استخداماً على نطاق واسع للمعايير والخطوط التوجيهية والموارد التي طوّرتها هيئات الإنتوساى الأخرى، مثل لجان الأهداف.

كما أتاح الاستبيان العالمي فُرصة لتقييم كيفية عمل أعضاء الإنتوساى مع بعضهم البعض. ولا زالت عمليات المُراجعة التعاونية تمثل وسيلة شائعة للتعاون وتبادل المعرفة، حيث ساهم نسبة ٧٥ % من المُشاركين بالاستبيان، من جميع الأقاليم، في تلك الجهود.

هذا، وقد أفاد عدد (٧١) جهاز أعلى للرقابة أنهم قدموا دعماً لنظرائهم من الأجهزة العُليا للرقابة الأخرى، حيث انخفض عددها الذي بلغ (٨٧) جهاز في عام ٢٠١٧؛ وقد يكون هذا الانخفاض بسبب الحاجة - التي تم الإبلاغ عنها - إلى التمويل الخارجي لتلك الجهود. وبينما صرّح عدد (٦٧) جهاز أعلى للرقابة عن استعدادهم لقيادة أو دعم تلك المُبادرات في الفترة المُقبلة، فإنّ طلب القيام بدعم النظراء لا يُمكن الوفاء به دون وجود شُركاء مانحين إضافيين.

مُلحق مُبادرة الإنتوساى للتنمية الخاص بالنوع الاجتماعي يُشير إلى حاجة الأجهزة العُليا للرقابة إلى بناء القُدرات لتُصبح أكثر استجابةً للنوع الاجتماعي

بقلم: السيدة/ كاميلا فريدريكسين؛ مُدير وحدة المؤسسات العالمية بمُبادرة الإنتوساي للتنمية

في ١٠ ديسمبر ٢٠٢١، أصدرت مُبادرة الإنتوساى للتنمية مُلحق النوع الاجتماعي الخاص بتقرير التقييم العالمي لعام ٢٠٢٠. إنّ المُلحق - نحو تحقيق قدر أكبر من المُساواة بين الجنسين في الأجهزة العُليا للرقابة ومن خلالها - فُرص الأجهزة العُليا للرقابة ومُقدمي الدعم – يقوم بفحص التزامات الأجهزة العُليا للرقابة بشأن النوع الاجتماعي، وكيف تم ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال.

إنّ تحليل الردود من عدد (١٧٨) جهاز أعلى للرقابة يعرض قصة حول مُجتمع الجهاز الأعلى للرقابة حيث يأتي تكوين النوع الاجتماعي للموظفين بشكل مُتوازن، ولكن نجد هناك حاجة إلى بذل الجهود لترقية النساء إلى المناصب القيادية. وتُشكّل النساء نسبة ٢٩ % فقط من رؤساء الأجهزة العُليا للرقابة ونسبة ٣٩ % من الإدارة العُليا في تلك الأجهزة.

وقد يرجع سبب وجود تلك الفجوة إلى حقيقة أنّ الخطط الاستراتيجية لأقلّ من ثُلث الأجهزة العُليا للرقابة تشمل تدابير بشأن المُساواة بين الجنسين. وفي واقع الأمر، أجرى أقل من نسبة ١٠ % من الأجهزة العُليا للرقابة تحليلاً حول النوع الاجتماعي وذلك لتوفير المعلومات حول تخطيطها الاستراتيجي والذي أشار إلى نقص قاعدة المعرفة الخاصة بتحديد الاستراتيجيات المُناسبة أيضاً. وتُعتبر المنظمة اللغوية الناطقة باللغة الانجليزية التابعة للأفروساي والمجلس الإقليمي لتدريب الأجهزة العُليا للرقابة في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية جنوب الصحراء الكبرى الفرانكفونية (كريفياف) هما القائمين بالدور الريادي في مجال ترقية النوع الاجتماعي على المُستوى المُؤسسي.
وبالنسبة لعمليات المُراجعة، فقد التزمت نسبة ٢١ % فقط من الأجهزة العُليا للرقابة في خططهم الاستراتيجية بدمج قضايا النوع الاجتماعي في عملهم. وبالمثل، أجرت نسبة ٢٤ % فقط من الأجهزة العُليا للرقابة عمليات مُراجعة النوع الاجتماعي خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩. وقد كان الجزء الأكبر من تلك العمليات هو مُراجعات الهدف رقم (٥) من أهداف التنمية المُستدامة للأُمم المُتحدة الخاص بالمُساواة بين النوع الاجتماعي والتي قامت بإجرائها نسبة ٧٠ % من الأجهزة العُليا للرقابة بإقليم مُنظمة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي (أولاسيفس). وقد بدأت نسبة ضئيلة تصل إلى ١٤ % من جميع الأجهزة العُليا للرقابة على مُستوى العالم في تعميم منظور النوع الاجتماعي في عمليات مُراجعاتها.
وتُشير هذه النتائج إلى أن هناك حاجة إلى بناء قُدرات الأجهزة العُليا للرقابة من أجل تعزيز المُساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإنّ نسبة ٢٣ % فقط من الأجهزة العُليا للرقابة

قد التزمت بتطوير قُدرات موظفيها في هذا الشأن، كما أن أقلّ من نسبة ١٠ % من الأجهزة العُليا للرقابة قد تلقّت في السنوات الأخيرة دعماً لتنمية القُدرات في مجال النوع الاجتماعي.

ومن المُثير للاهتمام، فإنّ الكثير من نسبة الـ ٢٥ % من الأجهزة العُليا للرقابة على مستوى العالم والتي تُخطط لبناء القُدرات في مجال النوع الاجتماعي في الفترة القادمة تأتي من أقاليم المنظمة اللغوية الناطقة باللغة الإنجليزية التابعة للأفروساي والدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية جنوب الصحراء الكبرى (الفرنكفونية) ومنطقة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي. ويشير ذلك إلى أنّ الأجهزة العُليا للرقابة التي تعمل بالفعل على قضية النوع الاجتماعي تُقدّر وبشكل أكثر وضوحاً أنّها، إذا أرادت أن تُصبح أكثر استجابةً للنوع الاجتماعي، فسوف تحتاج إلى تطوير القُدرات بشكل منهجي داخل مؤسساتها.

النوع الاجتماعي يدخل في الحسبان

لذا كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تشارك في إبراز المساواة بين الجنسين؟

مبادرة الإنتوساى للتنمية تنشر فيديو حول المساواة بين الجنسين

بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢١ – وهو اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة – نشرت مبادرة الإنتوساى للتنمية فيديو بعنوان "النوع الاجتماعي يدخل في الحسبان: لذا كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تشارك في إبراز المساواة بين الجنسين؟"، ويهدف هذا الفيديو إلى زيادة الوعي حول كيفية مشاركة الأجهزة العليا للرقابة في المساواة بين الجنسين من خلال اختصاصات المراجعة وأيضاً كمؤسسات. إن نشر الفيديو قد كان جزءاً من حملة مبادرة الإنتوساى للتنمية على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك ضمن إطار مُبادرة الـ١٦ يوم العالمية للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

هذا، وقد أكد الفيديو على أن المساواة بين الجنسين وفهم التداخل – أي كيف يمكن أن يتأثر الأشخاص بأنماط مختلفة من التفرقة والسلبيات اعتماداً على تشابك الهويات والخبرات مثل النوع الاجتماعي، العرق، والطبقة – تعد أسساً ضرورية لعالم مسالم، مزدهر ومستدام.

وفقاً للفيديو، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دوراً حيوياً في معالجة موضوع المساواة بين الجنسين من خلال:

- معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وكسر الحاجز غير المرئي داخل مؤسساتها.
- تطبيق أعمال المراجعة بنظرة نوعية، ويتضمن ذلك مراجعة التزامات الحكومات نحو المساواة بين الجنسين، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) - وخاصةً هدف التنمية المستدامة رقم٥ (تحقيق مساواة بين الجنسين وتمكين كل السيدات والفتيات).
- التعاون مع هيئات أخرى ومنظمات المجتمع المدني من أجل متابعة الحكومات، وتعظيم أثر المراجعة، والتواصل والدعم من أجل المساواة بين الجنسين.

ويسلط الفيديو الضوء على موضوع رئيس متعلق بهدف التنمية المستدامة رقم (٥) ألا وهو العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، الأمر الذي تعاني منه امرأة من كل ثلاثة حول العالم. ويأتي العنف القائم على النوع الاجتماعي مصحوباً بخسائر شخصية واجتماعية واقتصادية كبيرة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تشارك في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال - وعلى سبيل المثال - تقييم كيفية مواجهة الحكومات لهذا الموضوع في عملية التخطيط لمواردها والإنفاق الخاص بها.

ويعرض الفيديو أمثلة ملهمة للأجهزة العليا للرقابة التي تشارك في المساواة بين الجنسين - ومنها كوستاريكا، أوغندا، فيجي - كما يؤكد على التزام مبادرة الإنتوساى للتنمية بدعم الأجهزة العليا للرقابة في تلك الجهود.

تعزيز العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة وصندوق النقد الدولي

بقلم: مارتن ألدكروفت؛ المدير الأعلى بوحدة الدعم الاستراتيجي بمبادرة الإنتوساى للتنمية

بوصفه جهة إقراض دولية يُلتجأ أخيراً إليها، فإن صندوق النقد الدولي (IMF) هو بمثابة اكبر مانح للتمويل الطارئ الخاص بجائحة كوفيد - ١٩، حيث قام بتوفير مبلغ ٢٥٠ بليون دولار لأكثر من ٨٥ دولة من الدول الأعضاء في سابقة هي الأولى من نوعها. وهذه الاعتمادات التي استخدمت بشكل كبير كميزانية دعم وطني، كانت حيوية لتعزيز استجابات الحكومات للجائحة.

ومع ذلك، فان التوزيع السريع لهذه المبالغ الطائلة عمل على زيادة مخاطر الاستخدام غير الفعال أو السليم. إن التدابير الطارئة مثل المشتريات البسيطة من المعدات الطبية واللقاحات قد أضعفت نظم المالية العامة للدول المقترِضة. علاوة على ذلك، فقد وفر صندوق النقد الدولي هذه التمويلات بالكامل ومقدماً بدون بعض الآليات التي تستلزمها الرقابة العادية للأجهزة.

وبإدراك تلك المخاطر، قام صندوق النقد الدولي بتشجيع الدول على "القيام بكل ما يتطلبه الأمر ولكن مع الاحتفاظ بالفواتير" - وبعبارة أخرى - التصرف بشكل فوري مع زيادة المجهودات أيضاً لضمان توافر الشفافية والمساءلة على الإنفاق العام. إن الأجهزة العليا للرقابة لديها التفويض القانوني والقدرة والخبرة للقيام بدور هام في تلك المساعي. ومع ذلك فهناك حاجة إلى كل من فهم وإجراء حوار وتعاون بشكل أكبر بين صندوق النقد الدولي والأجهزة العليا للرقابة، وذلك من أجل تحقيق رقابة فعالة على استخدام التمويل الطارئ.

وتلخص هذه المقالة بعض الرسائل الهامة الواردة في ورقة عمل نشرتها مؤخراً مبادرة الإنتوساى للتنمية حول تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة التمويل الطارئ لصندوق النقد الدولي. ولما كانت ورقة العمل تركز على العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة وصندوق النقد الدولي، فإن العديد من جوانبها ينطبق بالقدر نفسه على التمويل الطارئ من شركاء آخرين يتم توجيههم من خلال الأنظمة الوطنية.

أهمية تضمين الأجهزة العليا للرقابة في المناقشات حول شروط الدعم الطارئ

طبقت الأجهزة العليا للرقابة أثناء الجائحة مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز الشفافية والمساءلة عند استخدام

التمويل الطارئ. وقد استخدمت العديد من الأجهزة العليا للرقابة مراجعات الوقت الفعلي – وهي مراجعات الالتزام المركزة ذات الإطارات الزمنية القصيرة والعمليات المبسطة – لفحص المناطق ذات المخاطر المرتفعة ومن ثمّ سرعة الإبلاغ.

وقد قامت أجهزة عليا للرقابة أخرى بمراجعة استخدام التمويل الطارئ كجزء من مراجعاتها المالية السنوية لموازنة الدولة. كما قامت أيضاً الأجهزة العليا للرقابة بإجراء عمليات الرقابة على الأداء مثل تلك الخاصة باطار العمل المؤسسي الخاص باستلام وتوزيع واستخدام الإمدادات الممنوحة لمواجهة الجائحة.

ومع ذلك، لا يجب أن تطبق الأجهزة العليا للرقابة فقط المراجعات اللاحقة التي سبق إجراؤها، بل أيضاً يجب أن يتم دعوتها لان تشارك وأن تلعب دوراً نشطاً في المناقشات مع صندوق النقد الدولي والمنظمات المانحة الأخرى حول التزامات المراجعة المتصلة بالدعم قبل صرف التمويلات.

ولمواجهة أوجه الضعف المسببة للغش والفساد المتصلة بالتمويل الطارئ، يقوم صندوق النقد الدولي بتضمين ضمانات محددة – التزامات من الدول المقترضة للقيام بإجراءات معينة في خطابات النوايا (LOI) المرفقة باتفاقيات التمويل. مثل تلك الالتزامات تتفاوت على نطاق واسع ولكن غالباً ما تنص على مراجعة الجهاز الأعلى للرقابة بالدولة لاستخدام التمويل الطارئ.

وللوصول إلى اتفاق حول تلك الالتزامات، فإنه عادةً ما يعمل صندوق النقد الدولي مع وزراء مالية الدول المقترضة ومحافظي البنوك المركزية. ومع ذلك، فإن هذه الاتفاقيات تشكل خطراً على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة وتمنع الأجهزة العليا للرقابة من توفير مدخلات هامة إلى الحوار.

وحيث إن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة لها أبعاد متعددة، لذا فإن المبدأ الثالث من إعلان المكسيك يعد وثيق الصلة بشكل خاص بمراجعة التمويل الطارئ باعتبار أن الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تكون غير مقيدة بتوجيه أو تدخل من قِبَل المشرع أو الجهة التنفيذية في اختيار موضوعات المراجعة. لكن لحسن الحظ يبدو أنه في حين تم إقصاء الأجهزة العليا للرقابة بشكل كبير عن مناقشات التزامات المراجعة

في خطابات النوايا (LOI)، إلا أنه من خلال الممارسة وجد أن تلك الأجهزة قد تمتعت بالحرية اللازمة لتفسير كيفية تطبيق هذه الالتزامات. وقد توصل استبيان مبادرة الإنتوساى للتنمية - المعنيّ بفحص أثر الجائحة على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة - إلى أن ٩٤% من الأجهزة العليا للرقابة التي استوفت الاستبيان كانت تمتلك حرية القرار بشأن مراجعاتها، بما في ذلك الإنفاق الطارئ الخاص بجائحة كوفيد - ١٩.

إن إشراك الأجهزة العليا للرقابة في الحوار حول التزامات المراجعة لا يحترم ويحمي استقلالية الأجهزة العليا للرقابة فقط بل يتيح أيضاً الفرصة للأجهزة العليا للرقابة لتوفير معلومات هامة حول العوامل المؤثرة في إمكانية وكيفية مراجعتها لاستخدام التمويلات الطارئة مثل كيفية توجيه، وحساب، والإبلاغ عن مثل تلك التمويلات في نظام الإدارة المالية العامة للدولة. وهذا المدخل يمكن أن يساعد في تحديد نوع المراجعة وموضوعها، والجهات الخاضعة للمراجعة، والأطر الزمنية للمراجعة والتي استدعتها تلك الالتزامات.

وقد اتضح بالتواصل مع مجموعة أكبر من أصحاب المصالح أنه قد يتوجب على صندوق النقد الدولي التعامل مع الاختلافات في الرأي والعلاقات التي تتسم بالصعوبة فيما بين الأجهزة العليا للرقابة والجهة التنفيذية. وبالرغم من ذلك، فإن مخرجات تلك المناقشات قد تشكل مجموعة من الالتزامات تتواءم بشكل وثيق مع توجه الدولة مع مراعاة صياغتها بعناية أكبر لضمان توافر الشفافية والمساءلة.

مراعاة التحديات المرتبطة بالتزامات المراجعة

هناك عامل رئيس آخر يجب أن يناقشه كلٌ من صندوق النقد الدولي والأجهزة العليا للرقابة وهو قدرة الأجهزة العليا للرقابة على تطبيق التزامات المراجعة في خطابات النوايا. حيث إن الاتفاقيات بشأن تضمين عنصر مراجعة الأجهزة العليا للرقابة لاستخدام التمويل الطارئ في خطط مراجعته قد يكون غير مُجدٍ إلا اذا كان الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بالقدر المناسب من الاستقلالية والتفويض القانوني وإمكانية الوصول إلى المستندات اللازمة والموارد الكافية والحق في نشر ملاحظاته في حينها، وقد تحتاج التزامات مراجعة التمويلات الطارئة أن يصاحبها اتخاذ تدابير أخرى تتناول تلك الاعتبارات.

وفي بعض الأحيان، قد تمتد التحديات إلى ما هو أبعد من قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على مراجعة استخدام التمويل الطارئ حيث تشمل تساؤلات حول القدرات الوظيفية أو تأثير الجهاز الأعلى للرقابة. وتتضمن المبادئ الرئيسية للمشاركة في ظل تلك الظروف ما يلي:

- دعم وليس تجاوز مؤسسات الدولة القائمة،
- القيام بعملية المراجعة على أنها عملية دورية وتعد جزءاً من إطار العمل الأوسع من أجل حوكمة مالية رشيدة، وليس جهداً طارئاً لمرة واحدة، و
- ربط تحديات الجهاز الأعلى للرقابة بالتطوير المستدام للقدرات، والحوار حول السياسات العامة، والاشتراطات المستقبلية، والتعاون الدولي.

مقترحات السياسة الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة وصندوق النقد الدولي

أكدت جائحة كوفيد - ١٩ أن الأجهزة العليا للرقابة وصندوق النقد الدولي هما شريكان طبيعيان تجمعهما أهداف مشتركة مثل:

- ضمان الاستخدام الفعّال والقانوني للتمويلات الطارئة بالأغراض المخصصة لها،
- مراعاة الضوابط المالية وقدرة الدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي على تسديد القروض،
- تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام التمويلات الطارئة، و
- خفض أوجه ضعف الحوكمة والمساهمة في مكافحة الفساد.

وسوف يساعد التواصل بشكل أقرب كلاً من صندوق النقد الدولي والأجهزة العليا للرقابة على المضي قدماً في تحقيق تلك الأهداف، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتهما مع أصحاب المصالح المختصين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على صندوق النقد الدولي والدول الأعضاء به وكذا الأجهزة العليا للرقابة أن تأخذ في الاعتبار التدابير التالية حسب أهميتها لكل دولة:

الأجهزة العليا للرقابة وصندوق النقد الدولي: إقامة حوار لتحقيق فهم أعمق لدور كل منهما، وتعيين الأهداف المشتركة، وتحديد كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة خلال قيامها بتفويضات المراجعة.

الأجهزة العليا للرقابة: مراجعة – وإذا اقتضت الحاجة – تحديث خططها الخاصة بالمراجعة السنوية لتعكس المخاطر الناشئة وتغيير توقعات أصحاب المصالح الناتجة عن الجائحة، وكذا الاعتراف بصندوق النقد الدولي على أنه من أصحاب المصالح ذات الأهداف المشتركة.

صندوق النقد الدولي: الاعتراف بأن الأجهزة العليا للرقابة هي المؤسسات الأساسية المسئولة عن مراجعة استخدام التمويلات الطارئة وضمان - أينما أمكن - أن التزامات المراجعة يتم إعدادها من خلال كل من الحوار مع الجهاز الأعلى للرقابة، واحترام استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، والتبصر بظروف الدولة، وكذا تضمين الإجراءات اللازمة لتمكين الأجهزة العليا للرقابة من الوفاء بالتزامات المراجعة. دمج دور الأجهزة العليا للرقابة في عملها الرقابي على المستوى القُطري.

أعضاء صندوق النقد الدولي: احترام استقلالية الأجهزة العليا للرقابة أثناء مناقشة والاتفاق على الالتزامات المتعلقة بالجهاز الأعلى للرقابة في اتفاقيات التمويل.

الأولاسيفس تعقد الجمعية العامة العادية الثلاثين

تم عقد الجمعية العامة العادية الثلاثين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) خلال الفترة من ١ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢١ في كارتاجينا دو انديأس - كولومبيا. وإن الاجتماع الذي تم انتظاره طويلاً قد عُقد بنسق مختلط وبمشاركة نشطة من الأعضاء والفرق بكلٍّ من الحضور الفعلي والافتراضي.

وقد قام المشاركون أثناء الحدث بمناقشة كيفية تحسين إدارة المراجعة العامة من حيث تقديم عروض حول إنجاز المنظمة على المستويين الإقليمي والعالمي، وتبادل المعرفة والخبرات؛ وتعزيز الروابط التعاونية. وقد تضمنت الموضوعات التي تمت مناقشتها "الرقابة الوقائية: نحو منهجية آنية وفعالة للأجهزة العليا للرقابة بشأن المخالفات المتوقعة في الإدارة العامة"، و "حقوق الإنسان، تحدٍ للأجهزة العليا للرقابة".

تضمنت الاتفاقيات الرئيسة التي تم التوصل إليها أثناء الجلسة الإدارية للجمعية العامة ما يلي:

- أُعيد انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة لبوليفيا كمراجع مالي للأولاسيفس للعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣.
- تم اعتماد سياسة الأولاسيفس بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التفرقة.
- تم التأكيد على أن الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك هو المنظم للجمعية العامة العادية الواحدة والثلاثين في عام ٢٠٢٢، والجهاز الأعلى للرقابة لبيرو المنظم للجمعية العامة العادية الثانية والثلاثين للجمعية العامة في عام ٢٠٢٣.
- إن الأولاسيفس سوف تطلب من الإنتوساي إقرار "اليوم العالمي للمراجع الحكومي".

إن الموافقة على سياسة الأولاسيفس حول المساواة بين الجنسين وعدم التفرقة جاءت تتويجاً لمجهودات طويلة حيث اعترفت الأجهزة العليا للرقابة للأولاسيفس بأهمية دمج منظور المساواة بين الجنسين في عملها. وحيث إن المساواة بين الجنسين هي واحدة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (الهدف رقم ٥)، فإن مجموعة عمل الأولاسيفس للمساواة بين الجنسين وعدم التفرقة قد أعدت سياسة تعكس هذا المبدأ.

وتضمن حضور الاجتماع أكثر من ٢٠ جهاز أعلى للرقابة بالإقليم، وأعضاء الأولاسيفس المنتسبين، والعديد من الأجهزة العليا للرقابة من مجتمع الإنتوساي الأوسع، والمنظمات المتعاونة. وتود الأولاسيفس أن تشكر مكتب المراقب العام بجمهورية كولومبيا، مُضيف الجمعية العامة، على تنظيمه الرائع لهذا الحدث الناجح.

الأولاسيفس تنظم محاضرات رئيسة حول الرقابة الحكومية

قامت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) منذ ١ أكتوبر وحتى ٣ نوفمبر ٢٠٢١ بعقد سلسلة ناجحة من المحاضرات الرئيسة حول الرقابة الحكومية، وذلك تزامناً مع الذكرى السنوية السادسة لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. هذا، وقد جذبت تلك الجلسات المؤتمرية وعددها (٢٢) اكثر من ١٥٠٠٠ مشارك من الجمهور الافتراضي.

كان هدف المحاضرات الرئيسة هو إيجاد مساحة لتبادل المعرفة والخبرات على المستوى الإقليمي حول العديد من الموضوعات من بينها تلك المتعلقة بالرقابة الحكومية والإدارة العامة والابتكار والتكنولوجيا ومشاركة المواطنين وأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠. وقد تضمن مقدمو العرض الأجهزة العليا للرقابة لكل من الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا،

جمهورية الدومينيك، الإكوادور، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراجوا، بنما، باراجواي، بيرو وبورتوريكو.

إن رئاسة الأولاسيفس ممتنة لمشاركة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمتحدثين والحضور من كل من الإقليم والإنتوساي.

لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (CTIC) بالأولاسيفس تساعد الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز التأثير من خلال التكنولوجيا

بقلم: دكتور/ فرانسيسكو ج. فيرناندیز؛ المراجع العام للدولة.

في عام ٢٠٢١، قامت لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (CTIC) التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) بالعديد من المجهودات لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة بالإقليم لتعزيز أثر عملها من خلال تكنولوجيات الاتصالات. ويرأس لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المراجع العام الدكتور/ فرانسيسكو جافيير فيرناندیز بالإنابة عن مكتب المراجعة الوطني لدولة الأرجنتين.

وقد دعت لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأجهزة العليا للرقابة المهتمة للانضمام إلى لجنة المهام الخاصة للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لإعداد بوابة بيانات مفتوحة للإقليم. وسوف يتاح الموقع الإلكترونيdatos.olacefs.com في عام ٢٠٢٢ لتتمكن الأجهزة العليا للرقابة والحكومات وأصحاب المصالح من الولوج ومشاركة بيانات موحدة.

وتقوم هذه المبادرة بالبناء على التقدم الذي تحرزه الحكومات في الإقليم - يتقاسم العديد منها حالياً بالبيانات على مواقعها الإلكترونية - في مجال تحقيق شفافية أكبر ورقمنه للمعلومات. وكجزء من عملها في مجال البيانات الضخمة، نظمت لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ويبينار حول

"لغة برمجة عالية المستوى للمراجعين"، والذي أتاح معلومات حول الأدوات التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدامها لتحليل كم كبير من البيانات في مراجعاتها.

هذا، وقد تعاونت لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مع بنك التنمية الأمريكي (IDB) وأعضاء الأولاسيفس الآخرين في إجراء ومشاركة نتائج مشروع "الخرائط الرقمية". وقد قامت المُبادرة بتقييم استخدام تكنولوجيات الاتصالات من خلال الأجهزة العليا للرقابة بالإقليم وقدمت استراتيجيات للتوسع في استخدامها.

وقد استمرت لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الترويج للموقع الإلكتروني ods.olacefs.com، حيث يمكن للأجهزة العليا للرقابة والمجتمع المدني والكافة من خلاله الوصول إلى معلومات حول التقدم المحرز في سبيل تطبيق أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ في الإقليم. ويحتوي الموقع على اكثر من ٢١٠ منشوراً وقد استقبل حوالي ٤٧٠٠ زيارة إلكترونية في السنة.

ويبرز الواقع الجديد للجائحة مبدأ يوجه لعمل لجنة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات – ألا وهو أن التكنولوجيا هي أداة أساسية واستراتيجية تُمَكِن الأجهزة العليا للرقابة من مواجهة التحديات بنجاح في عالم يتسم بالعولمة.

الفقر والنوع الاجتماعي: مُراجعة هدف التنمية المُستدامة رقم (١) في دول أمريكا اللاتينية

بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٢١ في الاجتماع السنوي للأجهزة العليا للرقابة للدول المنضمة إلى السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية EFSUR تم عرض تقرير إنجاز في محاولة لتحديد وتقييم السياسات التي تدفع هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة رقم (١) (القضاء على الفقر) من منظور النوع الاجتماعي. وقد اشتركت الأجهزة العليا للرقابة لكل من الأرجنتين، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، الإكوادور، باراجواي وبيرو بالإضافة إلى المراقب العام لبوجوتا في هذا الفحص الهام حول تأنيث الفقر في الإقليم.

وطبقاً لما عرضه الأمين العام للأمم المتحدة من موجز سياسة حول "أثر كوفيد – ١٩ على السيدات"، فقد عمقت الجائحة عدم المساواة بين النوع الاجتماعي - على سبيل المثال الوقت المستهلك في القيام بالعناية الشخصية والمهام المنزلية – وقد تتسبب كذلك في تراجع المكاسب المحدودة التي تم إنجازها في العقود الماضية. وقد أخذت EFSUR على عاتقها تحدي تحليل أثر الجائحة على مستويات الفقر وعدم المساواة بين النوع الاجتماعي.

وسوف تستمر EFSUR في مراجعة السياسات المطبقة لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم (١) من منظور النوع الاجتماعي من خلال مراجعة جديدة تنسيقية سوف تبدأ في ٢٠٢٢. وسوف يستند هذا الجهد إلى العمل الجوهري الذي سبق تنفيذه حول هذه القضية. وقد تناولت المراجعات التنسيقية لهدف التنمية المستدامة رقم (١) والتي تم إجراؤها في عاميّ ٢٠١٦ و ٢٠١٩ والموجهة نحو مجالات الأهداف ١,٢ (الفقر متعدد الأبعاد) و ١,٤ (الخدمات الأساسية) من منظور النوع الاجتماعي.

وتماشياً مع توصيات الإنتوساى ومبادرة الإنتوساى للتنمية، حددت مجموعة التنسيق الفني التابعة لـEFSUR المؤشرات الخاصة بقياس جاهزية الدول لتطبيق هدف التنمية المستدامة رقم (١). وقد ركزت تلك المؤشرات على ثلاثة موضوعات هي: تكييف الأهداف مع منظور النوع الاجتماعي، آليات للتأكد من الالتزام بالأهداف ١,٢ و ١,٤، ورصد وتقييم النتائج.

وقد تضمنت توصيات المراجعات التنسيقية ما يلي:

- تطبيق آليات لمشاركة المواطن في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات العامة،
- دمج منظور النوع الاجتماعي بدءاً من مرحلة التخطيط المبدئي وحتى مراحل التقييم النهائية، و
- تقييم وتحسين أدوات القياس التقليدية، وإعداد مؤشرات مخصصة للنوع الاجتماعي.

الأولاسيفس تقيّم إتاحة المعلومات الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة للمواطنين

إن اللجنة الفنية لممارسات الحوكمة الرشيدة التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (الأولاسيفس) برئاسة السيد/ ليك جيزيس رودريجاز؛ رئيس مكتب المراجعة الوطني بدولة الأرجنتين قد قامت بإصدار الدليل الرابع لإتاحة المعلومات للمواطنين حول إدارة الأجهزة العليا للرقابة (IDIGI-EFS ٢٠٢١). وقد شاركت في هذا الجهد مؤسسة المجتمع المدني "شركة أعمال المواطنين" الكولومبية (AC – Colombia).

وتقوم IDIGI-EFS بقياس مدى إتاحة الأجهزة العليا للرقابة للمعلومات حول مجموعة متنوعة من الموضوعات – متضمنةً إطار العمل المؤسسي والضوابط، ونطاق ونتائج المراجعة، والمساءلة – للعامة من خلال مواقعها الإلكترونية. ويعتبر إتاحة مثل هذا النوع من المعلومات شيئاً هاماً بالنسبة لقدرة المواطنين على مساءلة الحكومات. هذا؛ وقد وجد دليل ٢٠٢١ أن الأجهزة العليا للرقابة لكل من البرازيل، تشيلي، كولومبيا، جواتيمالا، المكسيك، وبيرو هم رواد في هذا المجال.

الترتيب المتنوع لإتاحة الأجهزة العليا للرقابة للمعلومات في العام

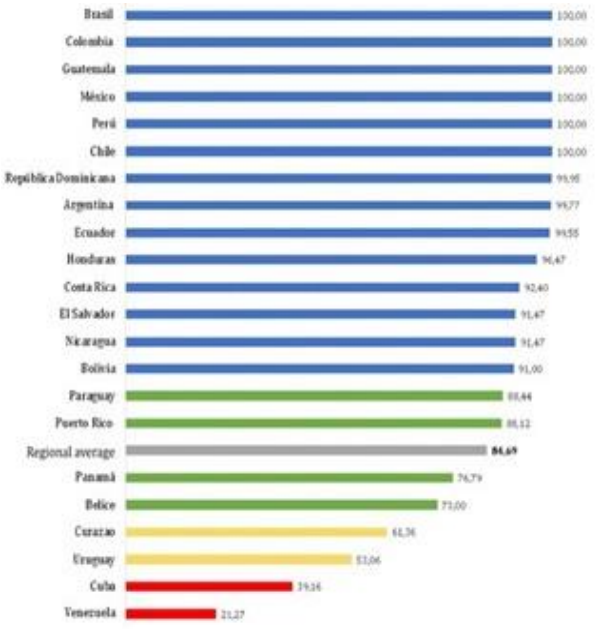

وقد بلغ المعدل الإقليمي لإتاحة معلومات الأجهزة العليا للرقابة ٨٥% تقريباً، بزيادة نسبتها ٣٣% تقريباً عن المعدل الإقليمي الوارد بالدليل الأولى في عام ٢٠١٧.

إن نسبة ٥% من الأجهزة العليا للرقابة التابعة للأولاسيفس كانت تتسم بمستوً عالٍ من إتاحة المعلومات في عام ٢٠١٧، في حين أنه في عام ٢٠٢١ اتسمت نسبة ٦٤% بذات الشيء. وبالمثل، في عام ٢٠١٧ اتسمت نسبة ٥٥% من الأجهزة العليا للرقابة بالإقليم بمستوى منخفض من إتاحة المعلومات، بينما في عام ٢٠٢١ اتسمت فقط نسبة ٩% بذلك.

ترتيب النتائج العامة للدليل IDIGI-EFS لعام ٢٠٢١

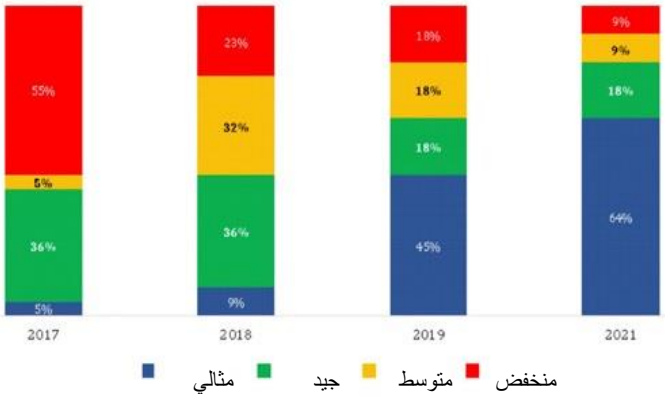

وقد قيّم دليل ٢٠٢١ أيضاً إتاحة المعلومات المتعلقة بمراجعة الإنفاق الحكومي الخاص بجائحة كوفيد – ١٩. ووجد الدليل أن المعدل الإقليمي لإتاحة هذا النوع من المعلومات هو نسبة ٦٥% تقريباً – وهو معدل متوسط - وهذا يعني أن المعلومات المتاحة توفر مدخلات أساسية لتسهيل رقابة المواطنين. هذا؛ وقد أتاحت (٧) أجهزة عليا للرقابة وهي الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، جواتيمالا، المكسيك وبيرو معلومات وفيرة حول كوفيد– ١٩.

أحرزت الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية تقدماً في إعداد الاستراتيجيات المبتكرة الخاصة بإبلاغ الكافة بنتائج المراجعة. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى بذل المزيد من أجل دعم الجهود التنسيقية لكل من الجهات الخاضعة للمراجعة والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز أثر المراجعة وتحسين جودة خدمات الحكومة.

وقد ثبت أن دليل IDIGI-EFS هو أداة هامة لتشجيع الأجهزة العليا للرقابة بالإقليم على المضي قدماً في زيادة إمكانية وصول الكافة للمعلومات. وهذا الجهد، والذي قد يكون بمثابة ممارسة جيدة للأعضاء الآخرين بمجتمع الإنتوساى، ويوفر أيضاً مدخلات قيّمة لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة. إن التقرير كاملاً حول نتائج دليل ٢٠٢١ متاح هنا

فريــق المهــام الخاصــة التــابع لليوروساي يناقش إدارة العقارات بالبلدية

يوميّ ٣، و٤ نوفمبر ٢٠٢١، اجتمع أعضاء فريق المهام الخاصة التابع للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (اليوروساي) والمعني بالرقابة على البلدية في مدينة بودفا، مونتينيجرو وذلك للمشاركة في الاجتماع السنوي الخامس وكذا الندوة حول إدارة العقارات بالبلدية. وقد شارك بالحدث - حضوريا وافتراضياً - عدد (٨٠) مُشاركاً من ٢٧ دولة.

وخلال الندوة، تبادل المشاركون المعرفة والخبرات المتعلقة بالقضايا الرئيسة التي تؤثر في إدارة العقارات بالبلدية، والتي تلعب دورًا هاماً في التنمية الاقتصادية وتنمية القوى العاملة. وقد قدم المتحدثون الخبراء عروضاً حول موضوعات متنوعة بما في ذلك موجزاً للمراجعة أعدته الأجهزة العليا للرقابة لكل من ليتوانيا وصربيا. ويلخص هذا الموجز نتائج عمليات المراجعة التي قام بإجرائها عشرة من أعضاء فريق المهام الخاصة في مجال إدارة العقارات بالبلدية وذلك خلال الأعوام ٢٠١٦-٢٠٢١.

هذا، وقد تم توجيه اهتمام خاص نحو بحث التحديات التي نتجت عن جائحة كوفيد – ١٩ والتي أدت إلى انخفاض عائدات العقارات، وارتفاع أسعار المنشآت، وزيادة العمل افتراضياً وكذا الخدمات المقدمة عن بعد. وفي هذا السياق الصعب، فإن البلديات بحاجة إلى التفكير بطريقة مبتكرة في كيفية إعادة التركيز على أولويات البنية التحتية واستخدام العقارات بطرق جديدة لتقديم الخدمات العامة.

وقد تضمن الاجتماع أيضاً مناقشات حول أنشطة فريق المهام الخاصة ونتائجها، وخطة العمل الاستراتيجية للفريق ومبادراته الجديدة المُحتملة. هذا، وقد كانت مجالات التركيز الرئيسة الخاصة بعمل فريق المهام الخاصة هي كيفية تعامل البلديات مع الجائحة ومساعدتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

تم إنشاء فريق المهام الخاصة التابع للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (اليوروساي) والمعني بالرقابة على البلدية في عام ٢٠١٦ بموجب مبادرة من مكتب المراجعة الوطني بليتوانيا، والذي شغل منصب الرئيس منذ ذلك الحين. ويتمتع سبعة وعشرون من الأجهزة العليا للرقابة الأوروبية بالعضوية الكاملة لفريق المهام الخاصة، كما تم منح صفة مراقب لجهازين رقابيين آخرين. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول الحدث هنا.

مُشاركة اليوروساي في مؤتمر الأمم المُتحدة لتغيُر المناخ

في ٤ نوفمبر ٢٠٢١، عقدت كل من المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (اليوروساي) ومحكمة المراجعين الأوروبية حلقة نقاشية بعنوان "الانتقال بالمناخ من الطموح إلى التطبيق" وذلك كجزء من مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP٢٦ في مدينة جلاسكو. وقد حضر الحلقة النقاشية حوالي عدد (٢٠٠) ممثل من الحكومات وهيئات البحوث والمراجعة، والمجتمع المدني.

وبمبادرة من المراجع العام بإسرائيل، نائب رئيس اليوروساي، نظم مكتب مراجعة الدولة بلاتفيا هذا الحدث في جناح الاتحاد الأوروبي. فيديو الحلقة النقاشية متاح هنا.

وقد أكدت السيدة/ إيفا ليندستروم، عضو محكمة المراجعين الأوروبية، خلال كلمتها الافتتاحية على أنه "يجب على المراجعين القيام بفحص ميداني حول الإجراءات الملموسة التي سيتم اتخاذها في الطريق نحو مستقبل مستدام." وقد استهل المناقشة السيد/ رولاندز إركليس، المراجع العام بلاتفيا، حيث صرح أنه: "مع تزايد الإنفاق على تغير المناخ، تزداد أيضًا حاجة الحكومات إلى تعزيز جهودها لجعل هذا الإنفاق فعالًا ومنتجًا من أجل صالح مجتمعنا".

وخلال الحدث، شارك أعضاء اليوروساي والأجهزة العليا للرقابة لكل من إسرائيل والمملكة المتحدة ومحكمة المراجعين الأوروبية، بدراسات حالة تضمنت عمليات المراجعة التي أجريت حول تغير المناخ. وقد كان الهدف من تلك المراجعات هو مساعدة الحكومات على زيادة أداء الإنفاق العام من أجل الوصول إلى أهداف تغير المناخ. إن تجارب العارضين ألقت الضوء على التعقيدات والتحديات، فضلاً عن الفوائد، التي تتضمنها عمليات المراجعة القطاعية تلك.

هذا، وقد اختتم الجلسة السيد/ ماتنياهو إنجلمان، مراقب الدولة بإسرائيل، بالتأكيد على الدور المهم للأجهزة العليا للرقابة في مجال عرض الحكومات للمساءلة. "نحن، كأجهزة عليا للرقابة، نشارك هنا لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ولدينا دور واضح يتمثل في تقييم خطط الحكومة، ولطرح رؤيتنا وتشجيع الحكومات على إجراء التغييرات المناسبة لتعظيم الفعالية."

واستناداً إلى حلقة النقاش التي تمت بين اليوروساي ومحكمة المراجعين الأوروبية، نظمت مجموعة عمل الإنتوساى المعنية بالمراجعة البيئية حدثًا في ٨ نوفمبر ناقش خلاله أعضاء الإنتوساى واليوروساي بشكل مستفيض تعزيز قدرات المراجعات البيئية لدعم الهدف رقم (١٣) من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره).

مُراجعة النظير: الطريق نحو بناء الثقة والمُساءلة والمصداقية

مُقابلة مع السيد/ بنجامين نيلسون، المدير التشغيلي لسياسة المُراجعة وضمان الجودة بمكتب المُساءلة الحكومية

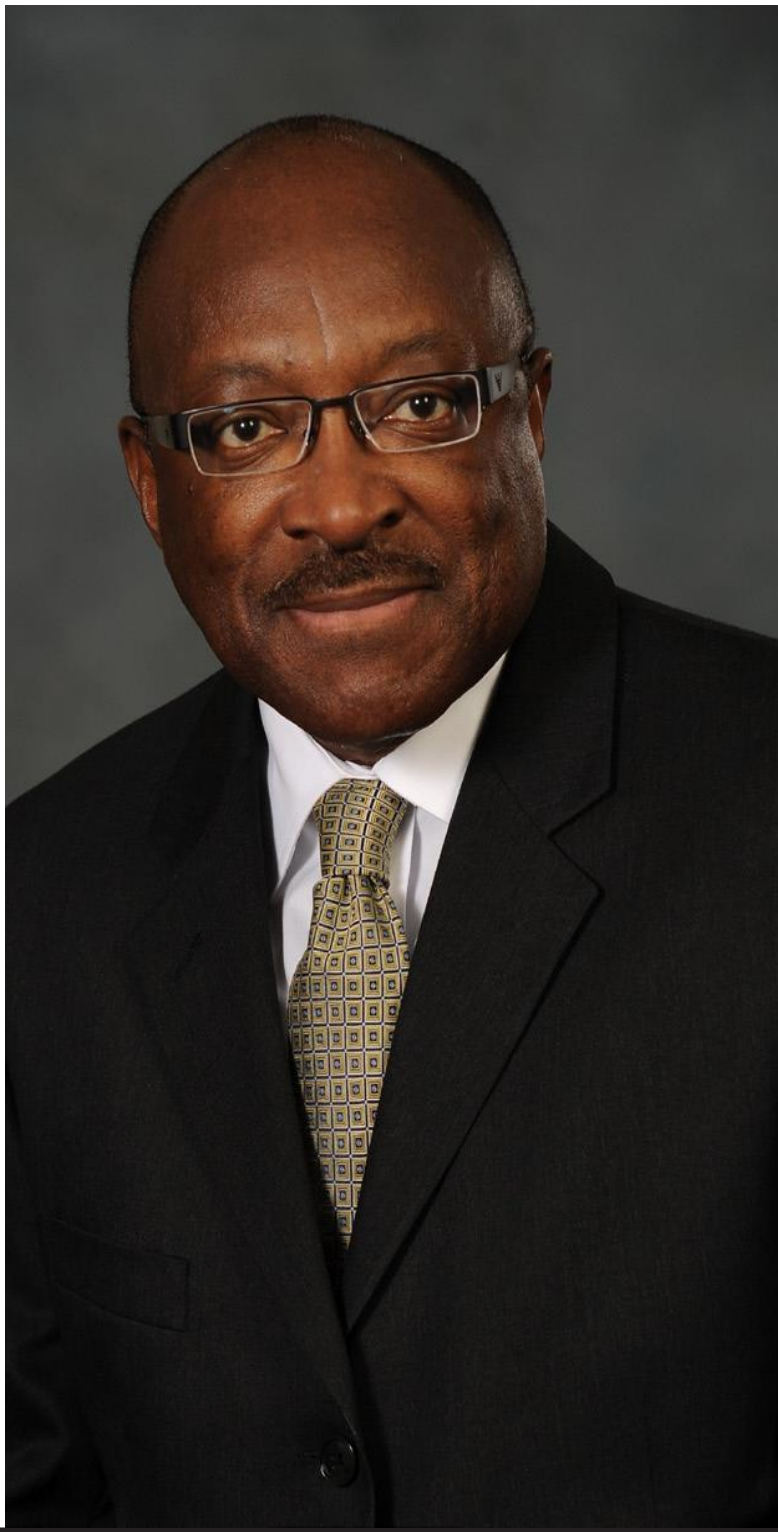

يتولى السيد/ نيلسون إدارة الأعمال التحضيرية لمكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية حول مراجعة النظير الخارجية وبرنامجها السنوي للتفتيش الداخلي، بالإضافة إلى التدريب في مجال ضمان الجودة، وصياغة وتنفيذ سياسة المراجعة. هذا، ويتم استشارته محليًا ودوليًا في مجال نظم ضمان جودة المراجعة، ومراجعة النظير، وقضايا الالتزام، بالإضافة إلى قيادته لمراجعات نظير دولية. وقُبيل الانتقال إلى منصبه الحالي، شغل السيد/ نيلسون منصب مدير العلاقات الدولية ومجموعة التجارة بمكتب المساءلة الحكومية. وقد حصد العديد من الجوائز وكذا التزكيات لعمله ولتوجيه الإرشاد للموظفين الآخرين.

لماذا تعتبر مراجعة النظير ذات أهمية للأجهزة العليا للرقابة؟

اسمحوا لي أن أبدأ بكيف يمكن لمراجعة النظير مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق أهدافها. بشكل عام، ترغب وتحتاج الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق المصداقية. وهذا يتضمن اعتبار تلك الاجهزة قد حققت الإمكانية والقدرة على تقييم أداء الحكومة على نحو يُعتمد عليه، فضلا عن تمكنها من تحديد المخاطر الكبيرة البالغة. وفي هذا الخصوص، يمكن لمراجعة النظير أن تكون ذات فائدة كبيرة حيث توفر تقييمًا مستقلاً حول مدى جاهزية الجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة.

ما هي بعض الفوائد الملموسة لمراجعة النظير؟

يمكن لمراجعة النظير أن توفر الفوائد الاستراتيجية في شكل المصداقية المؤكدة والتي بدورها يمكن أن تعزز تأثير وقدرة الجهاز الأعلى للرقابة على إحداث تغيير في فعالية وكفاءة الحكومة. وإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تُقدم فوائد تشغيلية من خلال المساعدة في ضمان توافق نظم وعمليات الجهاز الأعلى للرقابة مع أهدافه وغاياته الاستراتيجية، وكذا التوكيد على عمل نظم ضمان الجودة على النحو المنشود.

وتوفر مراجعة النظير أيضًا فرصة للتعلم والتطوير المستمر نتيجة للرؤى المكتسبة من الأطراف الخارجية والتي يمكن أن تعرض وجهات نظر مختلفة للقضايا التي يواجهها الجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة.

وبالمثل، قد يتعرف المراجعون على أفضل الممارسات التي قد تبناها الجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة والتي يمكن أن تكون ذات فائدة بالنسبة لأجهزتهم العليا للرقابة.

ما هي بعض التحديات الرئيسة لمراجعة النظير؟

تتطلب مراجعة النظير توفير الوقت والموارد الكافية من الجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة، وكذلك من المراجعين. ومن ثم، فهي استثمار والتزام كبيرين. ويمثل ذلك تحديًا للأجهزة العليا للرقابة التي تواجه قيودًا مالية ونقص في عدد الموظفين. إن التحدي الآخر الذي يمكن أن ينشأ أثناء مراجعة النظير هو الافتقار إلى الوضوح بشأن أهداف المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار في سياسات أو إجراءات أو عمليات المراجعة وضمان الجودة مما أدى إلى أن إجراء مراجعة النظير يمكن أن يخلق تحديات تواجه إجراء عملية المراجعة. وعندما تكون هناك تغييرات في هذه المجالات، يجب أن يتخذ الجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة خطوات للتعرف عليها، وكذا على المراجعات التي جاءت بها وذلك لتسهيل عملية المراجعة. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد أسباب التغييرات والتأثير المقصود منها على الجودة يمكن أن يعزز من إدراك فريق المراجعة للأسباب الضمنية للمراجعة. إن مناقشة المبادرات الجديدة أو تلك المخطط لها مع فريق مراجعة النظير والتي سوف تتم أثناء فترة إجرائه للمراجعة يساعد على ضمان عدم حدوث أية مفاجآت.

ما هي بعض مفاتيح النجاح في مراجعة النظير؟

اسمحوا لي أن أُلخص بعض التفاصيل:

• يعتبر التخطيط والإعداد والتواصل هي مفاتيح النجاح في مراجعة النظير. وعلى سبيل المثال، فإن الجهة محل المراجعة عليها أن تقوم بجمع معلومات ومستندات موثوق بها وذات صلة بالسياسات والإجراءات والنظم والمراجعات والتي سيتضمنها نطاق عملية المراجعة.

• إن الوصول الإلكتروني للسياسات والإجراءات الرئيسة، بالإضافة إلى الإحصاءات والمعلومات الأخرى الخاصة بمكتب المراجعة، يعمل على تسهيل مراجعة النظير. هذا، ومن المفيد جدًا تضمين فهرس أو قائمة محتويات شاملين لتلك المعلومات مع العمل على تحديثها طوال فترة المراجعة.

• إن المناقشات الصريحة حول التوقعات الخاصة بمراجعة النظير تساعد جميع الأطراف على تحقيق فهم موحد لكل من عملية وأهداف وغايات المراجعة.

ويعد هذا التواصل المفتوح ضرورياً لضمان التحقيق الكامل لفوائد مراجعة النظير مع تجنب المفاجآت.

• إن موافاة مراجعي النظير بتعريف واضح لكل من المصطلحات والاختصارات والممارسات الرئيسة الخاصة بمراجعة النظير- وبخاصة تلك التي تنفرد بها جهة المراجعة وليست شائعة الاستخدام - يجعل الفهم يسيراً. ومن المفيد للجهة محل المراجعة أن تأخذ في الاعتبار المصطلحات أو التعبيرات التي قد تكون مُحيرة بسبب اختلافات اللغة أو بسبب الاختلاف في المعاني أو الاستخدامات.

• إن النهج التعاوني الخاص بالنظر في التغييرات التي يمكن القيام بها عند إجراء مراجعة النظير في ظل الظروف المتغيرة يمكن أن يساعد في ضمان مراعاة وجهات نظر ومصالح جميع الأطراف عند اتخاذ القرار النهائي.

ما الذي تراه يمثل خطرًا مُتوقعاً لمراجعة النظير؟

إنه سؤال مهم، فهو يُسلط الضوء على أهمية التواصل ثنائي الاتجاه بين الجهة محل المراجعة وفريق المراجعة خلال القيام بمراجعة النظير وأثناء إعداد مُسودة التقرير.

وتكمن إحدى التحديات الرئيسة في التأكيد على أن فهم فريق المراجعة منذ بداية مباشرة عمله للبيئة التشغيلية للجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة، وهذا من شأنه معاونة فريق مراجعة النظير على تكييف عمله ليكون أكثر فائدة وبناء في ضوء السياق الخاص بالجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة. ويسلط هذا السؤال الضوء أيضًا على الحاجة إلى آلية جيدة للحصول على الملاحظات والتبادلات المنتظمة فيما بين الجهاز الأعلى للرقابة محل المراجعة وفريق المراجعة.

من هم أصحاب المصالح الرئيسيين في مراجعة النظير؟

أود أن أشير إلى أن الجهاز الأعلى للرقابة وموظفيه والبرلمان والحكومة جميعهم يهتمون بناتج مراجعة النظير. وبالتأكيد فإن النتائج الإيجابية هي مصدر فخر لقيادة وموظفي الجهاز الاعلى للرقابة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنتائج الإيجابية العمل على تعزيز مصداقية الجهاز الاعلى للرقابة محل المراجعة في البرلمان والحكومة. وكما أوضحت مُسبقاً، فإن الهدف هو اعتبار مراجعة النظير مصدراً موثوقاً للمعلومات والتحليلات حول أداء الحكومة.

هل توجد أية تعليقات نهائية؟

إن مراجعة النظير، مثلها مثل مراجعة الجودة، ليس لها تكلفة، بل تؤتي ثمارها - وبطرق عديدة!

ديوان المُحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة يقوم بتنفيذ برنامج طموح للتحول الرقمي

بقلم: السيدة/ سُمية عبد الله المرزوقي؛ مدير إدارة التطوير المؤسسي والعلاقات الدولية، ديوان المحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

مع توقّع أن تقوم التكنولوجيا بتغيير طريقة الحكومات في تسيير أعمالها، قامت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بالارتقاء بشدة لـ "الحكومة الإلكترونية" - أي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية بشكل أكثر فعالية وكفاءة- وذلك خلال العشرين عاماً الماضية.

وقد نتج عن هذا الالتزام الراسخ نحو الاستفادة من التكنولوجيا في تطوير الحوكمة إلى التحول من الحكومة التي تعتمد على المستندات الورقية إلى الحكومة الرقمية.

ولقد طبق ديوان المحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة برنامجه للتحول الرقمي وذلك بما يعكس التغييرات فيما يخص الحكومة الإلكترونية، واستخدام التطورات التكنولوجية لرفع كفاءة العمل.

الحكومة الرقمية التي لا تترك أحداً يتخلف عن الركب

في عام ٢٠٠١، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم؛ نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة، الحكومة الإلكترونية في الدولة. ومنذ ذلك الحين، أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدمًا سريعًا، حيث انتقلت من المركز الـ ٥٣ عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٣ إلى المركز الـ ١٦ حالياً.

هذا، وقد تسارعت الجهود المبذولة لتطوير الحكومة الرقمية للدولة وذلك وفقاً لاستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥، والتي تقوم بناءً على المكاسب التي تم تحقيقها بالفعل. وتوفر هذه الاستراتيجية ذات الثمانية أبعاد طريقًا إلى حكومة مرنة، صديقة للمستخدم، تستند إلى انفتاح البيانات ورقمية التصميم. وتدعو تلك الاستراتيجية إلى حكومة تتميز بالانفتاح والشمولية، ولا تترك أحدًا يتخلف عن الركب، مع التركيز بشكل خاص على المتأثرين من تلك الفئات التي ستتأثر بالتقسيم الرقمي، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الهمم.

تسخير إمكانات التكنولوجيات الناشئة

تدرك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا إمكانات التكنولوجيات الناشئة وهي رائدة في تبنيها لتلك التكنولوجيات. وعلى سبيل المثال، التزمت الحكومة بتتبع ٥٠% من معاملاتها باستخدام سلاسل الكتل والتي توفر معلومات فورية تتميز بالشفافية من خلال دفتر السجل العام اللامركزي الثابت.

إضافة إلى ذلك، فقد قامت الحكومة بإقرار الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٣١. وربما لاعتبارها الحكومة الوحيدة في العالم التي تتضمن وزارة للذكاء الاصطناعي، فإن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة هي "أن تصبح أكثر دول العالم تأهباً للذكاء الاصطناعي". ولتحقيق هذه الرؤية، أنشأت الحكومة جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، والتي ستعمل على توفير دعم رئيس لتنمية الموارد البشرية لحكومة مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

والجدير بالذكر أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعدت أيضاً برنامجًا وطنيًا طموحًا للمُبرمجين من أجل تطوير وجذب أفضل المواهب في هندسة البرمجيات في العالم. وعند إطلاق البرنامج، صرح صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء لدولة الإمارات العربية المتحدة "أن للمستقبل أدوات جديدة ... يتحدث المستقبل بلغة مختلفة ...

سيعمل المستقبل من خلال نظام بيئي افتراضي ... ونحن نريد لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تكون في قلب هذا المستقبل."

التحول الرقمي في ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة

ولمواكبة تلك التغييرات، أطلق ديوان المحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة برنامجًا طموحًا للتحول الرقمي وذلك تقريبًا في نفس الوقت الذي قدمت فيه حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً للحكومة الرقمية. ومن خلال استراتيجية متعددة الجوانب، انتقل الجهاز الأعلى للرقابة تدريجياً من بيئة تعتمد على الوثائق الورقية إلى بيئة مدعومة بالتكنولوجيا.

واستهلالاً للأمر، ركز ديوان المحاسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير واكتساب الموارد البشرية والتي لم تكن تتميز فحسب بالثقافة التكنولوجية بل كانت أيضًا تُفضِل المراجعات التي تعتمد على البيانات. وقد استخدم الجهاز الأعلى للرقابة في البداية تحليلات جداول البيانات، ولكن مع زيادة كم البيانات وتنوعها، فقد تحول لاستخدام برمجيات تحليلات المراجعة المتخصصة. وقد أدى هذا التحول إلى تطوير عملية تغطية عالم المراجعة في الجهاز الأعلى للرقابة كما سهل إجراء التحليلات بشكل أكثر تطوراً.

إن سرعة تبني حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للتكنولوجيا قد دفع ديوان المحاسبة بالدولة إلى الابتكار في أعماله الرقابية كذلك. فقبل حوالي أربعة أعوام، توصل الديوان إلى حاجته إلى إنشاء سجل بيانات واحد من أجل الحصول على تحليلات أفضل للبيانات باستخدام إجراءات التدرج التنازلي بين البيانات. هذا، وقد بدأ الجهاز الأعلى للرقابة في تجميع البيانات من مصادر مختلفة لتضمينها بسجله وكذا القيام بالإجراءات التي تتطلبها عملية التحليلات بغرض تحديد المعاملات ذات الطبيعة الاستثنائية. وقد ساعد ذلك المراجعين الميدانيين في التركيز على التحقق من المعاملات عالية المخاطر، وكذا توفير الوقت لأداء عمل أكثر تأثيرًا.

هذا، وقد أدرك ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة أن أدوات برمجيات التشغيل الروبوتي الآلي للعمليات(RPA)- والتي تعمل جزئيًا أو كليًا على التشغيل الآلي الكلي للأنشطة البشرية اليدوية والقائمة على القواعد التي تتسم بالتكرار - من شأنها المساعدة في معالجة القضايا التي تطرحها البيانات الضخمة. وقد قام فريق مراجعة نظم المعلومات بالجهاز الأعلى للرقابة، بالتعاون مع فريق المراجعة المالية، بتحديد اختبارات المراجعة الأكثر أهمية ومتكررة الاستخدام ومن ثم دمجها في منصة التحليلات حيث يتم تطبيقها تلقائيًا على مجموعة البيانات الحكومية بالكامل.

> "مع تسارع التحول إلى الحكومة الإلكترونية وتبني التكنولوجيات الناشئة، لن يضمن استمرار اتساق عمل الأجهزة العليا للرقابة سوى اتباع نهج استباقي وتوجه مرحب بتلك التغييرات."

وقد نفذ أيضاً ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق UiPath، حيث تقوم روبوتات البرمجيات بتجميع البيانات من المصادر الحكومية وإدراجها بسجل الجهاز الأعلى للرقابة. ويجري الجهاز هذا التمرين كل ثلاثة أشهر ولكنه يعتزم زيادة وتيرة تجميع البيانات من أجل تحقيق نتائج تحليلات في التوقيت الأنسب. ويهدف الجهاز الأعلى للرقابة إلى التحول في نهاية الأمر إلى المراجعة في الوقت الفعلي وهو ويدرس حاليًا أفضل طريقة لتحقيق ذلك.

ويدرك ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة أنه في المستقبل القريب، قد تكون هناك حاجة إلى مراجعة النظم التي يُسيرها الذكاء الاصطناعي وكذا السجلات القائمة على سلاسل الكتل، ويقوم الديوان بمراقبة التطورات في هذه المجالات عن كثب. ويستكشف الجهاز الاعلى للرقابة أيضًا طرقًا لتحسين كفاءة المراجعة من خلال توظيف التعلم الآلي - استخدام البيانات والخوارزميات لمحاكاة الطريقة التي يتعلم بها الأفراد - بالإضافة إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي الأخرى في منهجية مراجعته.

البقاء على صلة في ظل مشهد متغير

سوف تستمر التكنولوجيا في تشكيل وإعادة تشكيل الطرق التي يقوم من خلالها ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومجتمع المساءلة الأوسع بتوفير الرقابة، ونظراً لزيادة وتيرة التحول إلى الحكومة الإلكترونية واعتماد التكنولوجيات الناشئة، فإنه لن يضمن استمرار ملاءمة عمل الأجهزة العليا للرقابة سوى اتباع نهج استباقي وتوجه منفتح نحو تلك التغييرات.

المجلة الدولية للمراجعة الحكومية